

بنوك الدعم والتمويل لمشاريع
الطاقة المتجددة

التدقيق الداخلي الرقمي في
المصارف ومؤسسات التمويل

البنوك اليمنية في زمن الانقسام

المصارف

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif
www.yemen-yba.com

العدد (46) يوليو 2026

دور البنوك ومؤسسات التمويل وشركات
الطاقة في دعم التحول نحو

الطاقة الشمسية



مجلة شهرية - تصدر من جمعية البنوك اليمنية - تغطي بالجوانب الاقتصادية والمالية والبنوك
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects





معنا ..
نجعل طموحاتكم كبيرة

تواصل معنا



8000820



البنك الأهلي اليمني
بنك كل اليمنيين



حصالة جيب

ادخر لأهدافك بسهولة



تغنيك عن الجميع



• الواجهة الرئيسية < جيب < ادخار < حصالة

المشرف العام- رئيس التحرير

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير

فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحرير

قائد رمانة

العلاقات العامة

عبد الحميد المطري

الإخراج الفني والتنفيذ

سلطان عبد الحميد الصالح

المشرف

YBA
الجمعية اليمنية للبنوك
Yemen Banks Association

Al-Masarif
www.yemen-yba.com

العدد (46) يوليو 2026



مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والصرفية - تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية - صنعاء

شارع الزبيرى - عمارة بنك قطر - أمام البنك العربي

تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ - فاكس: ٠١-٢٤٣٣٠٥

ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريد الإلكتروني

ybanet@yemen-yba.com

الإعلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنك سبأ الإسلامي ينفذ برنامجاً
تدريبياً في توظيف الذكاء
الاصطناعي لتطوير العمل الإداري



الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين تختتم
برنامجاً تدريبياً بعنوان «الذكاء الاصطناعي
للقائدات الإدارية.. من التنظير إلى التأثير»



كاك بنك يختتم برنامج
التوعية بالأمن السيبراني
للموظفين



التحول الرقمي
التمموي؛
البنوك بين
مطرقة الفجوة
التمويلية
وسندان
السيادة
الرقمية



المنظمة العربية للتنمية
الإدارية تطلق الجائزة العربية
للتمويل الإسلامي



تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي

كتابات



أمين ياسين

34



فهد السلمي

32



أسامة الشوخي

36



هشام بلعش

27



محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

الكثير من معطيات الواقع الذي تعيشه بلدان العالم اليوم بشكل عام وبلادنا اليمن بشكل خاص تؤكد حقيقة ارتباط طفرة التطور الذي تشهده مختلف جوانب حياة الإنسان بالتطورات المستمرة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

بنوك الدعم والتمويل لمشاريع الطاقة المتجددة

التكنولوجيا النظيفة، والاتصالات، وأشياء الموصلات. وما كان لذلك التحول الواسع الذي شهدته اليمن أن يتحقق وينتشر لولا التدخل الذكي والمدرّوس من قبل بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر التي أدركت بشكل مبكر ضرورة تحويل التمويل الاستهلاكي إلى تمويل إنتاجي أخضر، وابتكرت منتجات تمويلية ميسرة تتيح للمزارعين، وأصحاب المهن الصغيرة، والمصانع، امتلاك منظومات طاقة شمسية بضمانات مرنة وأقساط تتناسب مع مستويات دخلهم، مما ساعد في تجاوز عقبة «كلفة التأسيس الأولى» ونشر التكنولوجيا في الريف والحضر على حد سواء.

ورغم كل ما تحقق لا تزال الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم والتمويل لمشاريع الطاقة المتجددة قائمة ولا يزال الواجب الوطني يملّي على كافة الجهات والمؤسسات المالية والمصرفية، في القطاعين العام والخاص الوقوف بقوة وتقديم المزيد من الدعم والتمويل للمشاريع النظيفة وتشجيع أصحاب الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية على تبني نهج الطاقة الأخضر المستدام، والمشاركة والإسهام الفاعل في صناعة أمن الطاقة الاستراتيجية الأخضر للوطن؛ باعتباره الضامن الأساسي لبناء اقتصاد يمني قوي، قادر على النأي بنفسه عن أزمات الطاقة والوقود العالمية، وقادر على حماية مقدرات الأجيال القادمة وصناعة غدها ومستقبلها الأفضل.

أصبح التحول
نحو الطاقة المتجددة
هو شريان الحياة
الحقيقي والمحرك
الأساسي لتحقيق هدف
النهوض بالاقتصاد
الوطني

وبالنظر إلى كثرة التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه قطاع الطاقة في بلادنا منذ منتصف العقد الماضي بوصفها أزمة معقدة تداخلت أسبابها وتوعدت عوامل استمرارها وكان لها تداعياتها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية فقد اقتضت حتمية البحث عن البدائل ضرورة التوجه نحو الاعتماد على

«الطاقة الخضراء» ووضع وتنفيذ خطط

واستراتيجيات مواكبة التطورات التي

يشهدها قطاع التكنولوجيا الرقمية

الحديثة والاستفادة منها في هذا

المجال وفي إعادة ترتيب أولويات

استعادة التوازن والاستقرار

الاقتصادي واستقرار وتوازن حياة

الإنسان في مختلف المجالات بشكل

عام.

وفي ظل استمرار بروز التحديات البيئية

والاقتصادية في قطاعي الطاقة والتمويل

وتحديات أخرى تتعلق بالتشريعات والبنى

التحتية أصبح التحول نحو الطاقة المتجددة هو

شريان الحياة الحقيقي والمحرك الأساسي لتحقيق

هدف النهوض بالاقتصاد الوطني.

وكان لمؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، والشركات الموردة

للتقنيات النظيفة دورها المحوري الهام في تحقيق هدف

التحول نحو الطاقة المتجددة انطلاقاً من حقيقة أن

الاستثمار في مشاريع هذا النوع من الطاقة هو الاستثمار

الأقل كلفة والأعلى جدوى على المدى الطويل والركيزة

الأساسية لمرونة الاقتصاد الوطني وأن المستقبل يكمن في

هاني القرماني لـ (المصارف) : للعام الثاني على التوالي .. «كاك بنك» الراعي الماسي للمعرض التعليمي الثالث



هاني القرماني

خدمة الدفع السريع NFC التي أطلقها البنك مؤخراً عبر المحفظة المالية الإلكترونية موبايل موني والمتمثلة في خدمة الدفع السريع NFC تعتبر الأولى من نوعها والوحيدة حتى الآن على مستوى اليمن. وأكد أن إطلاق هذه الخدمة الجديدة والحصرية يأتي في إطار التجديد المستمر لخدمات المحفظة، ومواكبة تطور الدفع الرقمي حيث تمكن هذه الخدمة عملاء المحفظة من دفع قيمة مشترياتهم بسهولة ويسر وبشكل مباشر من الجوال إلى جهاز الخدمة المتوفر لدى نقاط بيع المحفظة كخطوة أولى في صنعاء.

وذكر القرماني أن محفظة موبايل موني هي أول محفظة مالية إلكترونية متكاملة على مستوى الجمهورية اليمنية تم إطلاقها من قبل كاك بنك، بباقة متكاملة من الخدمات التي تحقق الشمول المالي للعميل، بحيث يستطيع إنجاز مختلف العمليات المالية عبر الجوال، بدءاً من سداد رسوم التعليم (مدارس، كليات، وجامعات)، وكذلك الرسوم والمخالفات المرورية، وسداد الالتزامات والفواتير (ماء، وكهرباء، هاتف ثابت ومحمول، وإنترنت)، إضافة للمدفوعات الحكومية (الضرائب والجمارك)، ودفع أثمان المشتريات، والتحويلات المالية عبر المحفظة وإلى المحافظ الأخرى.

وأشار القرماني إلى الانتشار الواسع للمحفظة والمكانة السوقية المرموقة التي تحظى بها المحفظة لدى الجمهور وعلى مستوى القطاع المصرفي اليمني.

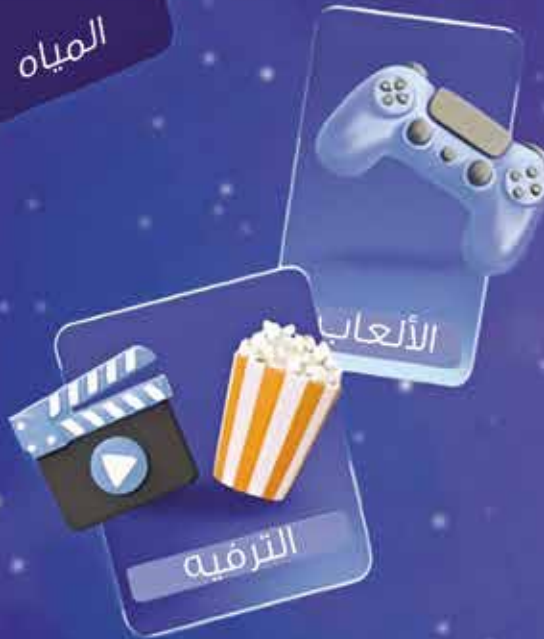
المستمر بالمشاركة المجتمعية في دعم الفعاليات العلمية والعملية التعليمية في البلاد، بهدف إعطاء فكرة عن البرامج والتخصصات الموجودة في الجامعات والكليات والمعاهد تحت سقف واحد وبما يساهم في تسهيل أساليب وطرق الدفع من خلال تبني أحدث الوسائل الرقمية في هذا المجال، وبما يتناسب مع السياسات المالية للدولة نحو التحول الرقمي وبما يحقق الشمول المالي. وفي معرض حديثه أوضح القرماني أن

للعام الثاني على التوالي شارك «كاك بنك» كراع ماسي لفعاليات «معرض صنعاء التعليمي الثالث 2026» الذي نظّمته على مدى أربعة أيام مؤسسة نهضة فكر لإقامة المعارض والمؤتمرات بالتعاون مع قطاع التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، وأكد مسؤول وحدة التقييم والقياس - قسم التسويق بكاك بنك، هاني القرماني، في تصريح صحفي للمصارف أن مشاركة البنك في المعرض تأتي في إطار اهتمام كاك بنك



كل الخدمات في مكان واحد

حوّل • اشحن • سدد • ادفع



الجمعية اليمنية لمرضى التلاسيميا والدم الوراثي تكرم بنك سبأ الإسلامي



يحضرها عدد كبير من موظفي البنك، بهدف نشر الوعي الصحي وتشجيع الجميع على إجراء الفحص قبل الزواج. من جانبها، أشادت الجمعية اليمنية لمرضى التلاسيميا والدم الوراثي بهذه المبادرات، مؤكدة أن التوعية والفحص المبكر يمثلان خط الدفاع الأول للحد من انتشار أمراض الدم الوراثية، وأن الشراكة مع المؤسسات الوطنية الواعية تساهم في حماية الأسر اليمنية وبناء أجيال أكثر صحة.

كرمت الجمعية اليمنية لمرضى التلاسيميا والدم الوراثي بنك سبأ الإسلامي، تقديراً لجهوده المتميزة في نشر الوعي المجتمعي حول أمراض الدم الوراثية، وذلك تزامناً مع اليوم العالمي لأمراض الدم الوراثية. وجاء التكريم بعد الحملة الإعلامية التي نفذها البنك عبر جميع منصات في مواقع التواصل الاجتماعي، والتي هدفت إلى نشر ثقافة الوقاية من أمراض الدم الوراثية، والتوعية بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج، إلى جانب إطلاق حملة للتبرع دُعماً لمرضى التلاسيميا، لاقت تفاعلاً واسعاً وأسهمت في إيصال رسائل توعوية إلى شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

وخلال التكريم، أكد مدير التسويق في بنك سبأ الإسلامي الأستاذ عبد الحكيم الفقيه أن الحد من انتشار مرض التلاسيميا والدم الوراثي يبدأ بإجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج، داعياً إلى جعلها ثقافة مجتمعية راسخة، ومناشداً معالي وزير العدل إصدار تعميم إلى جميع المأذونين الشرعيين والعدول بعدم استكمال إجراءات عقد الزواج إلا بعد تقديم ما يثبت إجراء الفحوصات الطبية للطرفين، حفاظاً على صحة الأجيال القادمة، والحد من ولادة أطفال يعانون من هذه الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وأعلن بنك سبأ الإسلامي أن دعمه لهذه القضية سيستمر ضمن برنامجه للمسؤولية المجتمعية، من خلال تنفيذ سلسلة من المنشورات التوعوية عبر جميع منصات الرقمية، إضافة إلى استضافة أطباء ومختصين لتقديم محاضرات توعوية قبل الدورات التدريبية والاجتماعات والفعاليات التي

بنك سبأ الإسلامي ينفذ برنامجاً تدريبياً في توظيف الذكاء الاصطناعي لتطوير العمل الإداري

وعكس البرنامج توجه البنك نحو ترسيخ ثقافة الابتكار والاستثمار في بناء قيادات مصرفية أكثر جاهزية لمتطلبات المستقبل. وتضمن البرنامج التدريبي، الذي نفذته المدربة نبيل المصلي، مدير مركز الذكاء الاصطناعي، عرضاً متكاملًا حول أحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة الحديثة، مستعرضاً أدوات عملية تساعد القيادات على تحليل البيانات، وإدارة الوقت بكفاءة، وتطوير التخطيط، وتعزيز الإنتاجية، وبناء بيئات عمل أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للتغيرات.

وناقش البرنامج نماذج وتطبيقات عملية توضح كيف أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي شريكاً في صناعة القرار، وأداة لتبسيط الإجراءات، وتحسين جودة المخرجات، وتمكين القيادات من التركيز على الجوانب الاستراتيجية التي تضيف قيمة حقيقية للمؤسسات.

وحظي البرنامج بتقدير واسع من المشاركين، الذين أشادوا باهتمام إدارة البنك العليا بتنفيذ برامج تدريبية نوعية تواكب المستجدات العالمية، وتفتح أمام القيادات الإدارية آفاقاً جديدة للاستفادة من التقنيات الذكية في تطوير بيئة العمل، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء المؤسسي وكفاءة الخدمات.



جودة القرارات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. ويأتي البرنامج ضمن سلسلة من المبادرات التطويرية التي ينفذها بنك سبأ الإسلامي في إطار استراتيجيته الهادفة لبناء بيئة عمل حديثة تقوم على التعلم المستمر والابتكار والتحول الرقمي، انطلاقاً من إيمانه بأن المؤسسات القادرة على الاستثمار في الإنسان والمعرفة هي الأكثر قدرة على مواكبة المستقبل وتعزيز تنافسيتها.

نفذ بنك سبأ الإسلامي برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان «توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري. أدوات القيادة الذكية»، تحت شعار «قادة أذكى.. مؤسسة أقوى».

وهدف البرنامج التدريبي بمشاركة قيادة البنك ومديري الإدارات والفروع لتوحيد الرؤية تجاه التحولات التقنية المتسارعة، وتعزيز الوعي بالدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل الإداري، وتحسين

اسهل ، اقرب ، اذكى

معك
صرف؟

لو
ماجيت
لك!

ادفعها
بنكي
واخلص
من الصرف



الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين تختتم برنامجاً تدريبياً بعنوان «الذكاء الاصطناعي للقيادات الإدارية.. من التنظير إلى التأثير»



الإسلامية للتأمين
islamic insurance

الذكاء الاصطناعي في دعم صناعة القرار ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز الإنتاجية والابتكار.

وركز البرنامج على الانتقال بالمشاركين من الجانب النظري إلى التطبيق العملي من خلال ورش عمل وتمرين تفاعلية.

وفي الإختتام أوضح نائب مدير عام الشركة الأستاذ وديع ماجد دائل أن تنظيم هذا البرنامج يأتي انطلاقاً من إيمان الشركة بأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي.

وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم المكونات الاستراتيجية التي ستسهم في تطوير قطاع التأمين وتحسين جودة الخدمات وابتكار حلول أكثر كفاءة تلبي احتياجات العملاء.

وأكد أن الشركة مستمرة في تنفيذ برامج تدريبية نوعية تواكب التطورات التقنية العالمية وتسهم في إعداد قيادات إدارية قادرة على قيادة التغيير وتعزيز ثقافة الابتكار والاستفادة المثلى من التقنيات الحديثة بما ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة.

فيما عبر المشاركون عن تقديرهم للمحتوى العلمي الذي تضمنه البرنامج، وما وفره من معارف ومهارات عملية قابلة للتطبيق في بيئة العمل .. مؤكدين أن البرنامج أسهم في توسيع آفاقهم حول الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء الإداري ورفع كفاءة العمل المؤسسي.

ويأتي هذا البرنامج ضمن سلسلة من البرامج التدريبية التي تنفذها الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين، في إطار رؤيتها الرامية إلى بناء كوادر مؤهلة، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، وترسيخ مكانتها كشركة رائدة في تبني أفضل الممارسات الإدارية والتقنية في قطاع التأمين.



المستخدمة في الذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة منها في التخطيط وإدارة العمليات وتحليل البيانات وإعداد التقارير وإدارة الوقت وتطوير أساليب التواصل المؤسسي بما يسهم في تحقيق التحول الرقمي داخل الشركة. هدف البرنامج الى تمكين المشاركين من فهم مفاهيم الذكاء الاصطناعي واستيعاب تطبيقاته العملية في بيئة الأعمال إلى جانب تنمية قدراتهم على توظيف أدوات وتقنيات

اختتمت الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين برنامجاً تدريبياً بعنوان «الذكاء الاصطناعي للقيادات الإدارية.. من التنظير إلى التأثير» في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز جاهزية كوادرها لمواكبة التحولات الرقمية.

تضمن البرنامج التدريبي على مدى اسبوع بمشاركة نخبة من القيادات الإدارية في الشركة محاور تناولت أحدث الأدوات والتقنيات



الإسلامية للتأمين
islamic insurance

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

ماضٍ راسخ ... ومستقبل مؤمن



الجمهورية اليمنية . صنعاء شارع عمان . تقاطع الجزائر

WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO f@XYIIC2001

كاك بنك يختتم برنامج التوعية بالأمن السيبراني للموظفين



لقياس الجاهزية الفعلية للموظفين إضافة إلى التوعية المستمرة من خلال بث نواصح أمنية ذكية مستمرة عبر البريد الداخلي وشاشات العرض الرقمية للمؤسسة وربط مؤشرات الوعي الأمني للموظفين بمتطلبات الامتثال وإدارة المخاطر العامة في البنك.

يشار إلى أن البرنامج الذي يأتي في إطار رفع كفاءة المنظومة الأمنية الرقمية للبنك حقق مستهدفاته بنجاح مهذا الطريق لبنية عمل رقمية أكثر أماناً، حيث باتت حماية معلومات المؤسسة وسريتها التزاماً سلوكياً يمارسه الموظف لتنفيذ مهامه اليومية.

وعرض فيديوهات توعية بالإضافة إلى تدريبهم على سياسة المكتب النظيف.

وهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز الوعي بالتهديدات السيبرانية الشائعة وأثرها على استمرارية الأعمال وتمكين الموظفين من كشف أساليب الهندسة الاجتماعية والتصيد الاحتيالي (البريدي النصي والصوتي) وكذا بناء ثقافة الامتثال للسياسات الأمنية وسرعة الإبلاغ عن الحوادث المشبوهة.

وأوصى المشاركون بتحويل البرنامج إلى نشاط ربع سنوي مواكبة للتهديدات المتجددة وإطلاق حملات محاكاة دورية ومنظمة للتصيد الاحتيالي

اختتمت بصنعاء فعاليات برنامج التوعية بالأمن السيبراني للموظفين الذي نظمته كاك بنك في إطار رفع كفاءة المنظومة الأمنية الرقمية للبنك وتحت رعاية كريمة من الأخ رئيس مجلس الإدارة.

وتضمن البرنامج رفد 32 متدرباً ومتدربة من موظفي البنك بمهارات ومعارف حول المخاطر والتهديدات وأمن الشبكات والوصول ووسائل الحماية اليومية والاستجابة والامتثال إضافة إلى ورش عمل لتحليل رسائل تصيد حقيقية تقيّم متانة كلمات المرور (MFA) ومحاكاة سيناريوهات اختراق واقعية بسبب أخطاء بشرية

الباحث ياسر العميسي يحصل على درجة الماجستير التنفيذي من جامعة صنعاء بتقدير ممتاز

أن أزمة السيولة النقدية في اليمن ما تزال حادة، حيث يستمر الاعتماد على النقد الورقي في كثير من المعاملات المالية، بسبب ضعف الثقة بالنظام المالي والمصرفي، وانتشار ظاهرة احتفاظ الأفراد بالنقد خارج الجهاز المصرفي، وتدني انتشار أدوات الدفع الرقمية، وضعف الربط الرقمي بين كافة المؤسسات المالية.

تكونت لجنة مناقشة الرسالة من: الأستاذ الدكتور محمد محمد القطبي - رئيساً والأستاذ الدكتور حسن ثابت فرحان - مشرفاً وعضواً - والأستاذ الدكتور عبدالعزيز محمد المخلافي عضواً.



وأشادت اللجنة بالجهد الكبير الذي بذله الباحث العميسي في إعداد هذه الرسالة نظراً لما قدمته من إسهامات علمية وخطة تطويرية لرقمنة الخدمات المالية والمصرفية في اليمن، كما أوصت اللجنة بطباعة الرسالة، ما يعكس أهمية موضوعها.

من جانبه، عبر الباحث ياسر العميسي، عن الشكر والتقدير والعرفان لكل من وقف إلى جانبه طوال فترة إعداد الرسالة، وفي مقدمتهم المشرف على الرسالة وكافة أعضاء لجنة المناقشة والحكم.

حضر المناقشة، نخبة من الدكاترة والباحثين وأصدقاء وأقارب الباحث.

حصل الباحث ياسر علي صالح العميسي على درجة الماجستير التنفيذي بتقدير ممتاز، من مركز الإدارة العامة جامعة صنعاء، على رسالته الموسومة بـ: (دور رقمنة الخدمات المالية والمصرفية في التخفيف من أزمة السيولة النقدية - بحث ميداني في المؤسسات المالية بأمانة العاصمة صنعاء).

هدفت الرسالة إلى التعريف بدور رقمنة الخدمات المالية والمصرفية (التحويلات المالية الرقمية، المدفوعات المالية الرقمية، المحافظ الرقمية) في التخفيف من أزمة السيولة النقدية (الإيداعات النقدية، المسحوبات النقدية)، إضافة إلى التعرف على واقع رقمنة الخدمات المالية والمصرفية في المؤسسات المالية بأمانة العاصمة صنعاء.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها:

- أن أبعاد رقمنة الخدمات المالية والمصرفية تلعب دوراً مهماً في التخفيف من أزمة السيولة النقدية، مع تباين واضح في قوة تأثيرها، حيث مثلت التحويلات المالية الرقمية الأداة الأكثر فعالية في تقليل الضغط على السيولة النقدية تليها المدفوعات المالية الرقمية بأثر متوسط، أما المحافظ الرقمية فقد أظهرت أثراً ضعيفاً، ويرجع ذلك إلى أن المحافظ الرقمية غالباً ما تستخدم



دور البنوك ومؤسسات التمويل وشركات الطاقة في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة

الشمسية وطاقة الرياح، وكون أهم ركائز بناء المستقبل الاقتصادي الآمن أصبحت تتمثل في التكنولوجيا النظيفة، والاتصالات، وأشباه الموصلات .. يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف متضمنا عددا من المواد التخصصية، التي تسلط الضوء على أهمية الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة، وإيجاد نماذج تمويل مبتكرة لتحويل الموارد المتجددة إلى إنتاج وقيمة اقتصادية من خلال دعم مشاريع الاستثمار المستدام في الطاقة الشمسية، باعتبارها الضامن الأساسي لبناء اقتصاد يماني قوي ومرن ومستقل..

إلى التفاصيل

أصبح التحول نحو الطاقة المتجددة في بلادنا ضرورة حتمية لإنقاذ الاقتصاد وتخفيف الأعباء المعيشية، وتبرز أهمية هذا التحول في تعزيز الأمن الاقتصادي للبلد، حيث تسهم مشاريع الطاقة الشمسية إلى حد كبير في تخفيف الضغط على الاقتصاد نتيجة استنزاف العملة الصعبة مقابل التكاليف الباهضة لاستيراد الوقود اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية، وبالتالي توفير البدائل المستدامة لدعم قطاعات التنمية الأساسية، إضافة إلى تحسين البيئة والحد من تلوث الهواء والضوضاء، مما ينعكس إيجابا على الصحة العامة.

وبالنظر إلى الإمكانيات العالية المتوفرة في اليمن لتوليد الطاقة المتجددة من خلال مصدرين مهمين، هما الطاقة





عبدالرحمن أحمد الحكيم*

“ في عالم اليوم المتسارع، حيث تتداخل التكنولوجيا بكل تفاصيل الحياة، أصبح الذكاء الاصطناعي حاضرا في كل شيء حولنا؛ من التطبيقات التي نستخدمها على هواتفنا، إلى الأنظمة التي تدير الشركات والمصانع وكل جوانب حياتنا. لكن ما قد لا يدركه الكثيرون أن تشغيل هذه الأنظمة الذكية يتطلب كميات هائلة من الطاقة.

التحول الرقمي التنموي: البنوك بين مطرقة الفجوة التمويلية وسندان السيادة الرقمية

وتطيل عمر البنية التحتية وتقلل الاعتماد على الاستيراد، مما يخلق قيمة مضافة على المستويات التشغيلية والاقتصادية والسيادية. تهدف هذه المقالة إلى استكشاف كيف يمكن لمؤسسات التمويل المحلية أن تبتكر منتجات مالية وطنية تدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الطاقة، والتحول التدريجي من التبعية التقنية إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، مع التركيز على تحقيق السيادة الرقمية كهدف استراتيجي وطني. كما تسلط المقالة الضوء على الأثر الاقتصادي المتوقع لهذه الحلول، والذي يشمل زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وخفض تكاليف التشغيل، وتوفير مئات الملايين من الدولارات سنويا من كلفة استيراد الوقود، وخلق آلاف الفرص الوظيفية المستدامة للشباب والخريجين، وتطوير منتجات رقمية وطنية قابلة للتسويق محليا ودوليا، مما يصب في مصلحة الاستقلال التقني والتمكين الاقتصادي للبلاد. وتعرض الورقة نماذج تمويلية مبتكرة، كالصكوك الخضراء Sukuk التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 500 مليون يورو في أكتوبر 2025، وحظيت باكتتاب تجاوز 2.6 مليار يورو، إضافة إلى نموذج تمويل الطاقة كخدمة الذي أثبت جدواه عالميا، وتقدم توصيات عملية للبنوك وصناع القرار لتحويل هذه الرؤية من طموح استراتيجي إلى واقع ملموس.

مفهوم السيادة الرقمية

قبل الخوض في المربعات التقنية والتمويلية، لا بد من تحديد الغاية الأسمى الكامنة وراء هذه الجهود. وهي أن الهدف لا يقتصر على مجرد ترشيد كفاءة الطاقة أو ضخ السيولة، بل يمتد لترسيخ «السيادة الرقمية». هذه السيادة تعني ببساطة امتلاك المعرفة، والقدرات الوطنية، والبنية

أن تدريب نموذج ذكاء اصطناعي واحد، مثل تلك المستخدمة في الترجمة الفورية أو تحليل الصور، قد يستهلك طاقة تعادل استهلاك مئات المنازل في عام كامل. ولكن الأجل أن الذكاء الاصطناعي نفسه هو أيضا الحل، إذ يمكنه ترشيد استهلاك الطاقة في المباني والمصانع والشبكات الكهربائية بنسبة تصل إلى 30%، مما يخلق دورة متكاملة من الاستهلاك والترشيد والاستدامة. وفي اليمن، حيث تتشابك التحديات وتتداخل الأزمات، تصبح هذه المعادلة ليست مجرد نظرية اقتصادية، بل قضية وجودية تمس حياة كل يمني ومستقبل كل مؤسسة، وترتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة البلاد على امتلاك زمام مستقبلها الرقمي. انطلقنا في رحلة فكرية سابقة بكشف «الضباب الرقمي» الذي يعوق المؤسسات، ثم واصلنا المسار بوضع «خريطة الكنز» لاكتشاف القدرات المحلية المدفونة، واليوم نضع البنوك ومؤسسات التمويل في صلب المعادلة كعمول رئيسي وقاطرة أساسية للسيادة الرقمية. فالصيرفة لم تعد مجرد وسيط مالي، بل أصبحت شريكا استراتيجيا في بناء الاقتصاد المعرفي وصناعة المستقبل الرقمي.

يشهد اليمن اليوم تحديات غير مسبقة في قطاعي الطاقة والتمويل، حيث يعاني من انقطاعات كهربائية طويلة تصل إلى 20 ساعة يوميا، واعتماد شبه كامل على مولدات الديزل والطاقة الشمسية الهجينة، في وقت تواجه فيه مؤسسات التمويل فجوة هائلة جراء ارتفاع كلفة رأس المال إلى 24.84%، وتراجع القدرة الشرائية، وتشبع الخدمات التقليدية، وتعليق التنمية، مما يجد من قدرتها على تمويل الحلول المبتكرة. في هذا السياق، يبرز دور البنوك كركيزة أساسية لدعم التحول نحو نظم طاقة مستدامة عبر تمويل حلول الذكاء الاصطناعي الموزع (Edge AI) التي تعزز كفاءة الاستهلاك

في مرحلة تدريب النماذج الذكية، تستخدم خوادم ضخمة تعمل لأيام أو أسابيع متواصلة لمعالجة مليارات البيانات، وتستهلك طاقة تعادل استهلاك مئات المنازل في عام كامل. وحتى بعد التدريب، فإن تشغيل هذه النماذج لا يقتصر على الإجابة عن الاستفسارات النصية فقط، بل يمتد إلى مجالات حيوية متعددة، كتحليل البيانات المالية لحظيا لكشف الاحتيال، وإدارة سلاسل التوريد والتنبؤ بالطلب، وتشغيل أنظمة المدن الذكية، والتحليل الطبي، وغيرها من التطبيقات التي تتطلب معالجة فورية ومستمرة عبر خوادم ضخمة تستهلك كهرباء تعادل استهلاك مدن بأكملها.

وهنا قد يتساءل القارئ: أليس من الأسهل والأرخص أن نستخدم خدمات الذكاء الاصطناعي الجاهزة مثل ChatGPT أو DeepSeek بدلا من بناء بنيتنا التحتية الخاصة؟ الإجابة أن الاعتماد على هذه الخدمات الخارجية يعني أن بياناتنا، وقراراتنا، وتقنياتنا، بل وسيادتنا الرقمية كلها في أيدي الآخرين. فأنت حين تستخدم خدمة خارجية، فإنك تدفع ثمننا باهظا ليس فقط بالعملة، بل بفقدان السيطرة على بياناتك الحساسة، وارتباط استثمارية عملك باستقرار خدمات طرف ثالث، وغياب القدرة على تخصيص الحلول لتناسب واقعك المحلي. أما بناء البنية التحتية الوطنية للذكاء الاصطناعي، فهو استثمار في السيادة، وفي القدرة على اتخاذ القرار، وفي بناء منتجات وطنية تلبي احتياجاتنا الخاصة، وتسوق إقليميا ودوليا، مما يحولنا من مستهلكين للتكنولوجيا إلى منتجين لها.

وهنا تبرز معادلة جديدة لم تعد خافية على أحد: الذكاء الاصطناعي يستهلك طاقة، والطاقة تحتاج تمويل، والتمويل هو مفتاح التحول، والتحول هو بوابة السيادة الرقمية. ولعل القارئ يتساءل: كيف يستهلك الذكاء الاصطناعي كل هذه الطاقة؟ الإجابة ببساطة

استمرار الضجوة التمويلية الحالية وتأخر الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الذكية يحرم الاقتصاد اليمني من مكاسب تنمية هائلة



كفاءة حلول الطاقة البديلة تتطلب دمجها بالذكاء الاصطناعي وإيجاد نماذج تمويل مبتكرة من البنوك تضمن عوائد مستدامة

في كفاءة التخزين والإنتاج نتيجة غياب النظم الذكية في الإدارة والصيانة، فضلا عن تحديات تدهور كفاءة الألواح في المناخ الحار.

إن هذه المعضلة التشغيلية تؤكد أن حلول الطاقة البديلة لن تصل إلى كفاءتها القصوى بدون دمجها بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب نمودجا تمويليا مبتكرا من المصارف يضمن عوائد مستدامة ويحمي الأصول التشغيلية للبلاد. فبدون هذا التكامل، ستظل المؤسسات تعاني من ارتفاع فواتير الطاقة، وستظل فرص التحول الرقمي رهينة بتكاليف تشغيلية لا تقاوم. وهذا التحدي هو بالضبط ما تبرز معه الحاجة الماسة لدور البنوك ومؤسسات التمويل والمحافظة الرقمية كشريك استراتيجي في بناء مستقبل طاقتي ورقمي مستدام.

المحور الثاني: الذكاء الاصطناعي الموزع (Edge AI) كمحرك للكفاءة والسيادة الرقمية

قبل أن نخوض في التفاصيل التقنية، دعنا نوضح أولا ما نقصده بـ «الذكاء الاصطناعي الموزع»، وهو ما يعرف عالميا بـ Edge AI. الفكرة ببساطة هي أن ننقل قدرات الذكاء الاصطناعي من مراكز البيانات البعيدة إلى الأجهزة المحلية نفسها - مثل وحدات التحكم في الأنظمة الشمسية، أو أجهزة القياس الذكية، أو العواكس الكهربائية. بمعنى آخر،

المحور الأول: تعقيدات مشهد الطاقة المحلي والبديل الرقمي

عند تشريح أزمة الطاقة في اليمن، يتضح أنها ليست مجرد انقطاعات عابرة، بل هي منظومة تشغيلية مجزأة تعتمد على مصادر متباينة وغير مستقرة. فالكهرباء العامة تعاني من عجز هيكلي يقدر بأكثر من 860 مليار ريال سنويا، مع فترات انقطاع تصل إلى 20 ساعة يوميا، ناهيك عن تذبذب مستمر في الجهد يهدد سلامة الأجهزة التقنية الحساسة. وفي المقابل، تبرز الكهرباء التجارية كبديل مكلف يفرض رسوما مرتفعة للغاية تنهك ميزانيات الشركات وتحد من فرص التوسع الاقتصادي.

هذا العجز دفع المؤسسات والمنشآت الحيوية إلى الاعتماد الواسع على المولدات الخاصة، وهو حل يفرض كلفة اقتصادية باهظة؛ إذ يستنزف استيراد وقود الديزل مبالغ طائلة تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا، في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن تجارة المشتقات النفطية في اليمن تدر ما بين 2.5 إلى 3 مليارات دولار سنويا، مما يشكل ضغطا خانقا على احتياطات العملة الصعبة ويضعف قيمة الريال اليمني. ورغم أن الطاقة الشمسية تمثل الأمل الحقيقي والمستدام بفضل معدلات إشعاع تتراوح بين 18 إلى 26 ميغاواط/متر مربع يوميا، إلا أن هذه الطفرة تصطدم بكلفة أولية مرتفعة، وضعف

التحتية اللازمة لبناء المستقبل التكنولوجي محليا أي امتلاك التكنولوجيا، بدلا من التمويع في خانة المستهلك الدائم لمنتجات أجنبية جاهزة قد لا تتوافق مع الواقع المحلي المعقد.

في المشهد الدولي المعاصر، تتماهى السيادة الرقمية مع السيادة الاقتصادية والسياسية، حيث يتحول استيراد الحلول التقنية العمياء إلى شكل من أشكال التبعية المستترة. وهنا يبرز الدور المحوري للبنوك والمؤسسات المالية: فهي ليست مجرد قنوات لمنح الائتمان، بل هي شريك استراتيجي في توطين التكنولوجيا وخلق منتجات رقمية محلية الصنع تعزز الاستقلال الاقتصادي. يعيش اليمن اليوم مفارقة واضحة، حيث يقابل معدلات إشعاع شمسي تتجاوز 3000 ساعة سنويا بيئة تشغيلية تعاني من عجز حاد في الطاقة. وتأتي هذه الورقة لرسم خارطة طريق عملية تحول هذه التحديات إلى فرص استثمارية من خلال توليد مثلث التنمية المتمثل في الطاقة الذكية، التقنية المحلية، والتمويل المرن.

ولأن التحول يتطلب قيادة واعية، فإن نجاح هذه الرؤية يتوقف على وجود ربان يمتلك الشجاعة لخوض تجارب جديدة، ومناورة مؤسسية تنير الطريق للمستثمرين، وإرادة وطنية تدرك أن المستقبل يبنى اليوم، لا يؤجل إلى غد مجهول. فالتحول الرقمي النموي ليس مشروعا تقنيا بحتا، بل هو رحلة مؤسسية شاملة تتطلب تنسيقا حقيقيا بين القطاع المصرفي، والقطاع التقني، وصناع القرار، لضمان أن كل مبادرة تنطلق من رؤية موحدة تخدم الهدف الأوسع للمؤسسة والوطن.



البنوك ركيزة أساسية لدعم التحول نحو نظم طاقة مستدامة عبر تمويل حلول الذكاء الاصطناعي التي تعزز كفاءة الاستهلاك

كهرباء مستقرة وبأسعار معقولة للمجتمعات المحرومة.

المحور الثالث: الهندسة المالية وتحويل الابتكار التقني إلى أوعية استثمارية

تستطيع المصارف ومؤسسات التمويل تحويل هذه الإمكانيات التقنية الواعدة إلى مشاريع تجارية مدرة للدخل، عبر ابتكار منتجات مالية تحقق عوائد ربحية ممتازة وتدفع في الوقت ذاته قاطرة التنمية المستدامة. فكل تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي الموزع التي استعرضناها هو مشروع استثماري بحد ذاته، يحتاج إلى تمويل، ويمكن تسويقه، ويحقق عوائد على عدة مستويات: عائد على البنك، وأثر اقتصادي وطني، ودعم للشباب ورواد الأعمال.

الذكاء الاصطناعي الموزع مراقبة أبراج التغطية وضبط استهلاك الطاقة ديناميكياً استناداً إلى حركة مرور المكالمات والبيانات المتوقعة، مما يقلل كلفة التشغيل والاعتماد على الديزل. وعلى مستوى المنازل والمنشآت، تبرز أنظمة الإدارة الذكية للبطاريات التي تتعلم أنماط الاستهلاك اليومي وتقوم بجدولة عمليات الشحن والتفريغ، مما يطيل عمر البطاريات الافتراضي بنسبة تصل إلى 40% ويخفض الهدر المالي الموجه للاستبدال الدوري. يضاف إلى ذلك دور هذه التقنية في تفعيل الصيانة التنبؤية للألواح الشمسية عبر تحليل معطيات الطقس محلياً وتعديل زوايا الألواح تلقائياً لزيادة الامتصاص بنسبة تصل إلى 30%، فضلاً عن دورها الحاسم في إدارة الشبكات المصغرة بالمناطق النائية لضمان استقرار الجهد والتردد. ومن

بدلاً من إرسال البيانات إلى خوادم بعيدة لتحليلها واتخاذ القرار، يتم تنفيذ كل ذلك هنا والآن على الجهاز نفسه. وهذا يشبه الفرق بين استشارة خبير عن بعد، وبين أن يكون الخبير موجوداً معك في المكان ذاته ليتخذ القرار فوراً.

ولماذا هذا مهم في سياق اليمن؟ لأن الاعتماد على الانظمة الموزعة البعيدة يتطلب اتصالاً مستقرًا بالإنترنت وسرعات عالية، وهما أحد المعضلات في بيئتنا المحلية حيث قد لا تتجاوز سرعة التحميل في المعدل 29.8 ميجابيت في الثانية، وتنقطع الكهرباء لساعات طويلة ناهيك عن تكلفه. أما الذكاء الاصطناعي الموزع فيمكن أن يعمل محلياً، مما يعني أنه يستمر في أداء مهامه حتى في حال انقطاع الإنترنت أو انخفاض جودته، وهو ما يضمن استمرارية الخدمة ويقلل الاعتماد على البنية التحتية الخارجية. وهذا بالضبط ما يعزز السيادة الرقمية؛ لأننا حين نكون قادرين على تشغيل أنظمتنا الذكية باستقلالية عن الشبكات الخارجية، فإننا نمتلك زمام قراراتنا التكنولوجية بأيدينا.

يمثل الذكاء الاصطناعي أداة ذات تأثير مزدوج في قطاع الطاقة. فبينما تستهلك النماذج الضخمة ومراكز البيانات الضخمة كميات هائلة من الكهرباء عالمياً، يعمل الذكاء الاصطناعي من جانب آخر كأداة رئيسية لترشيد الاستهلاك وتحسين الأداء التشغيلي. وفي البيئة اليمنية التي تعاني من بنية تحتية رقمية متواضعة، يبرز الذكاء الاصطناعي الموزع كخيار تقني حتمي ومثالي. فبدلاً من إرسال البيانات إلى مراكز بعيدة للمعالجة، يتم تنفيذها محلياً داخل الوحدات الذكية نفسها، مما يقلل الاعتماد على الإنترنت ويسرع الاستجابة ويوفر الطاقة. بل يمكن توحيد الرقعة الرقمية المبعثرة لمراكز البيانات للشركات المنشآت التي تملك بنية تحتية، كمشروع وطني يمكن من تأسيس أول نموذج ذكاء اصطناعي.

تتجلى الفوائد الاستراتيجية لهذا التوجه في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها استقلالية التشغيل التي تتيح للنظم الذكية اتخاذ قرارات فورية بمعزل عن استقرار شبكة الإنترنت، وثانيها تقليل زمن الاستجابة وتوفير الطاقة حيث تتم العمليات الحسابية محلياً في أجزاء من الثانية مما يلغي الهدر الناتج عن الاتصال المستمر، وثالثها حماية البيانات وتوطيد المعرفة داخل الحدود التشغيلية للمؤسسة، وهذا البعد الأخير هو ما يعزز السيادة الرقمية مباشرة، فحين تكون القدرات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي محلية، فإننا نقلل من اعتمادنا على شركات أجنبية لتشغيل أنظمتنا، ونبني قدراتنا الوطنية، ونحمي بياناتنا من التسريب أو الاستغلال.

ويمكن إسقاط هذه التقنية على الواقع اليمني من خلال نماذج تطبيقية مبتكرة؛ ففي قطاع الاتصالات، يمكن لوحدة



أول هذه المنتجات هو «قرض الطاقة الذكية» الموجه لشركات تقنية المعلومات والاتصالات، والذي يهدف لتمويل تركيب وحدات المعالجة المحلية على الأبراج والشبكات؛ حيث تشير التوقعات التشغيلية إلى أن هذا الاستثمار قادر على تحقيق عائد سنوي يتراوح بين 15% إلى 20%، مع فترة استرداد لرأس المال تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، مدفوعة بالوفر الكبير في فواتير الوقود. هذا النموذج يشجع شركات الاتصالات على خفض تكاليفها التشغيلية ويقلل من استيراد الديزل، ويعزز السيادة الرقمية من خلال توطيد القدرات التقنية. المنتج الثاني يتمثل في «تمويل نظم التخزين الذكية» من خلال قروض ميسرة طويلة الأجل مخصصة للقطاع السكني

الأمثلة العملية لحلول ذكاء اصطناعي تمتلك القدرة على التنبؤ بحركة السحب والإشعاع الشمسي للساعات القادمة، مما يسمح بتعديل زوايا الألواح قبل وصول السحب وزيادة امتصاص الطاقة. وفي المباني الذكية، يمكن للأنظمة مراقبة استهلاك الطاقة لكل جهاز وتعلم أنماط الاستخدام، مثل تعلم أن المبنى فارغ في ساعات معينة، مما يدفعها لتقليل استهلاك التكييف والإضاءة تلقائياً خلال هذه الساعات، وبالتالي خفض فواتير الطاقة بنسبة قد تصل إلى 30%. وفي المناطق النائية، يمكن للشبكات الصغيرة التي تعتمد على الطاقة الشمسية والبطاريات أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي الموزع لتوزيع الأحمال بين مصادر الطاقة المختلفة والتنبؤ بفترات نقص الطاقة، مما يضمن توفير

والتجاري الصغير، لتمويل عواكس وبطاريات مدارة بالذكاء الاصطناعي الموزع أو حلول الذكاء الاصطناعي الداعمه لذلك كجزء اساسي من توطين التكنولوجيا، حيث يسترد البنك استثماره عبر أقساط شهرية مدعومة جزئيا من القيمة المالية التي يتم توفيرها من فواتير الطاقة التقليدية، بعائد متوقع يقارب 18% سنويا. هذا النموذج يخلق سوقا جديدا للتمويل، ويفتح بابا للشركات الناشئة لتطوير هذه الحلول محليا، ويساهم في رفع مستوى الوعي بأهمية كفاءة الطاقة بين المواطنين.

أما المنتج الثالث فهو «تمويل المنشآت والمباني الذكية» الذي يستهدف المستشفيات والفنادق والمجمعات التجارية الكبرى لتمويل حزم التحكم الذكي في الطاقة، وهو قطاع واعد يحقق عوائد استثمارية سريعة نظرا لقدرة التقنية على خفض الهدر في هذه القطاعات بنسبة تتراوح بين 20-30%. هذا المنتج يخدم قطاعات حيوية تساهم بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني، ويخفف من أعبائها التشغيلية، مما ينعكس إيجابا على أسعار خدماتها للمواطنين.

ولتوفير السيولة اللازمة لهذه الحزم التمويلية الضخمة، يمكن للمصارف الإسلامية إصدار «الصكوك الخضراء» التي تمثل أداة مالية مجربة دوليا نجحت عبرها مؤسسات كبرى وتوجيهها نحو قطاعات الطاقة النظيفة المدعومة برأس المال المعرفي المبتكر. هذا النموذج يجذب استثمارات محلية ودولية، ويعزز السيادة الرقمية من خلال تمويل حلول وطنية بدلا من استيرادها.

كما يمكن للبنوك اعتماد نموذج «تمويل الطاقة كخدمة (Energy as a Service)»، حيث تقوم بتمويل تركيب الأنظمة الشمسية مع وحدات الذكاء الاصطناعي الموزع،

وتسترد استثمارها من خلال حصة من التوفير في فواتير الطاقة، مما يقلل من المخاطر على العميل ويضمن عائدا مستداما للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك تقديم «تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة» للشركات الناشئة في مجال الطاقة والذكاء الاصطناعي، مما يخلق فرص عمل ويطور منتجات محلية ويعزز السيادة الرقمية.

المحور الرابع: إدارة المخاطر، الكلفة الاقتصادية، والفرص الضائعة

لا يمكن إنكار أن البيئة الاستثمارية في اليمن تواجه مخاطر نظامية معقدة؛ تشمل عدم الاستقرار السياسي، ومخاطر الائتمان الناجمة عن ضعف القدرة الشرائية، بالإضافة إلى تذبذب أسعار الصرف وصعوبة التخطيط طويل الأجل. هذه العوامل المجتمعة رفعت كلفة رأس المال في البلاد إلى مستويات قياسية بلغت 24.84 %، وهي كلفة تفوق خمسة أضعاف كلفة رأس المال في أسواق مستقرة مثل الإمارات العربية المتحدة التي تسجل 4.67 %، مما يعني أن تكلفة تمويل مشاريع الطاقة في اليمن أعلى بخمس مرات من الدول المستقرة. وتشير الدراسات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الطاقة إلى أن زيادة المخاطر بنسبة 1 % فقط ترفع كلفة الطاقة المنتجة بنحو 180 %، في حين أن خفض هذه المخاطر إلى النصف كفيل بتقليص تكلفة الإنتاج بنسبة 40 %

هذا الواقع يفرض على البنوك تبني استراتيجيات حديثة لتخفيف المخاطر بدلا من الانكفاء؛ وذلك عبر تفعيل الضمانات الدولية والمشاركة بالاستفادة من نوافذ وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA) وشبكات الأمان المخصصة للقطاع الخاص التابعة للبنك الدولي. كما تبرز أهمية الشراكة مع المنظمات المانحة لتأسيس صناديق ضمان

الدفع وآليات التمويل الميسر ذات فترات السماح الممتدة، على غرار مشروع الاستجابة الطارئة للوصول إلى الكهرباء في اليمن والمدعوم دوليا بـ 80 مليون دولار، والذي نجح في توفير تمويل للقطاع الخاص لتقديم قروض ميسرة للأسر لشراء أنظمة الطاقة الشمسية، مما ساهم في نمو سوق الطاقة الشمسية في اليمن بشكل كبير.

وبالتالي فإن استمرار الفجوة التمويلية الحالية وتأخر الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الذكية يحرم الاقتصاد اليمني من مكاسب تنمية هائلة. وتمثل هذه الفرص الضائعة في حرمان البلاد من وفر مباشر يتراوح بين 500 إلى 800 مليون دولار سنويا من كلفة استيراد مشتملات الوقود، وضياح نمو محقق في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار نتيجة استقرار الأعمال وتطوير حلول برمجية وطنية قابلة للتسويق. كما يتسبب هذا الركود التمويلي في خسارة فرصة توليد ما بين 10,000 إلى 20,000 فرصة عمل مستدامة للخريجين والمهندسين في مجالات التكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي، ناهيك عن استمرار النزيف المستمر للنقد الأجنبي وضعف استقرار العملة المحلية.

وهنا لا بد من التذكير بأن استمرار هذه الفجوة يعني أننا نخسر سنويا ما يكفي لبناء أكثر من 500 مدرسة أو مستشفى، وذلك بسبب الكلفة الباهظة للطاقة التقليدية التي تلتهم ميزانياتنا بلا عائد تنموي حقيقي. فالمبالغ الطائلة التي تنفق على استيراد الوقود وتشغيل المولدات كانت قادرة، لو استثمرت بشكل صحيح، على بناء بنية تحتية تعليمية وصحية وتحويلية تغير واقع الملايين من اليمنيين.

*استشاري وباحث في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية (الفنتك)

الخاتمة والتوصيات

يقف القطاع المصرفي والتنموي في اليمن اليوم أمام مسارين لا ثالث لهما؛ إما الاستسلام لواقع الفجوة التمويلية المتسعة وتحمل الكلفة الاقتصادية والسيادية الباهظة للتبعية التقنية، أو التحرك الشجاع نحو قيادة التحول الاقتصادي الرقمي وصياغة منتجات مالية وعملية تركز على التكنولوجيا والابتكار. إن السيادة التكنولوجية والاقتصادية لم تعد ترفا فكريا، بل هي خيار وجودي لبناء القدرات وتأمين مستقبل الأجيال.

ولتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، توصي البنوك ومؤسسات التمويل والمحافظ الرقمية بالآتي:

أولا: صياغة حزم تمويلية مرنة ومدجة تجمع بين تمويل الأصول المادية (كالمنظومات الشمسية) والأصول المعرفية البرمجية (كأنظمة الذكاء الاصطناعي الموزع) وتمويل حلول الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة تقديم فترات سماح مناسبة تتناسب مع طبيعة هذه المشاريع.

ثانيا: تفعيل الشراكات البينية والمستدامة بين المصارف، وشركات الاتصالات، وشركات المحافظ الرقمية، والشركات التقنية الناشئة، والمؤسسات الدولية، لضمان حوكمة هذه المشروعات وجودة تشغيلها، والاستفادة من الخبرات الدولية في نقل المعرفة وتوطينها.

ثالثا: التوجه الجاد نحو إصدار الصكوك الاستثمارية الإسلامية الخضراء كأداة مالية قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية وتوجيهها نحو مشروعات الطاقة الذكية.

رابعا: الاستثمار في رفع كفاءة الكوادر المصرفية وتطوير وحدات التقييم الفني داخل البنوك لتصبح قادرة على دراسة جدوى المشاريع التكنولوجية المتقدمة وتحليل مخاطرها بدقة واحترافية، مع تعزيز الوعي بأهمية التمويل الأخضر والرقمي. خامسا: العمل مع الحكومة والجهات التشريعية لتطوير سياسات داعمة لهذه الحلول، تشمل حوافز ضريبية، وتسهيلات جمركية، وإطارا قانونيا واضحا لبيع الكهرباء من المنتجين المستقلين، مما يخلق بيئة تمكينية جاذبة للاستثمار.

وتبقى الخلاصة هي أن أعظم الاستثمارات جدوى ليست تلك التي تكثف بشراء الآلات والتقنيات الجاهزة، بل هي التي تستثمر في هندسة العقول وبناء القدرات الإنتاجية الوطنية؛ لتصنع تكنولوجيتها برؤية محلية ومستقلة.

وهنا تبرز أهمية توجيه الدعوة للبنوك ومؤسسات التمويل والمحافظ الرقمية لاغتنام فرصة الاستثمار في حلول الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، وأن تكون شريكة فاعلة في بناء السيادة الرقمية، وصنع مستقبل اليمن الرقمي والاقتصادي.



٦٦ في بلد أعادت فيه سنوات الأزمات المتلاحقة تشكيل معادلات الحياة اليومية، لم تعد الكهرباء مجرد خدمة أساسية، بل أصبحت عاملاً مؤثراً في قدرة الأسر والمنشآت الصغيرة على الاستمرار والإنتاج. ومع تراجع موثوقية مصادر الطاقة التقليدية وارتفاع تكاليف الوقود، برزت الطاقة الشمسية في اليمن كأحد أهم حلول التكيف الاقتصادي والاجتماعي، ليس باعتبارها خياراً بيئياً فقط، بل باعتبارها استجابة عملية لحاجة اقتصادية ملحة.

من التمكين المالي إلى الريادة في الاقتصاد الأخضر.. بنك الأمل للتمويل الأصغر أنموذجاً



خالد العجي *

غير أن انتشار أنظمة الطاقة الشمسية لم يكن مرتبطاً بتوافر التكنولوجيا في الأسواق فحسب، بل بقدرة الأفراد والمشروعات على الوصول إلى التمويل اللازم لاقتنائها. ومن هنا ظهر الدور الحيوي للمؤسسات المالية، وخاصة مؤسسات التمويل الأصغر، باعتبارها جسراً بين الحاجة التنموية والقدرة المالية. وفي هذا السياق، تقدم تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر أنموذجاً لانتقال التمويل الأخضر من مفهوم نظري إلى ممارسة مصرفية مرتبطة باحتياجات المجتمع، حيث أصبحت تمويلات الطاقة النظيفة جزءاً من رؤية أوسع تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

التمويل

الأخضر: من مبادرة

جانبية إلى توجه مؤسسي

لم يعد التمويل الأخضر في التجارب المصرفية الحديثة مجرد نشاط إضافي مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية، بل أصبح أحد عناصر تطوير نموذج الأعمال وإدارة المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.

ويعني التمويل الأخضر توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة والمشروعات التي تحقق أثراً بيئياً إيجابياً، مع دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمناخية في عمليات اتخاذ القرار الائتماني. وفي البيئات الهشة، تكتسب هذه المنهجية أهمية مضاعفة، لأنها لا تساهم فقط في تقليل الانبعاثات، بل تساعد أيضاً في بناء قدرة المجتمعات والمنشآت الصغيرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، عمل بنك الأمل للتمويل الأصغر على تعزيز

البنية المؤسسية المرتبطة بالاستدامة والعمل المناخي، من خلال تطوير أدوات وسياسات تساعد على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في العمليات المصرفية، بما يتسجم مع التوجهات الحديثة في القطاع المالي ومعايير المؤسسات التنموية الدولية. وبذلك، لم تعد تمويلات الطاقة الشمسية مجرد قروض لشراء معدات، بل أصبحت أدوات مالية تساهم في تحسين الإنتاجية، وتقليل تكاليف التشغيل، وتعزيز قدرة العملاء على الاستمرار والنمو.

الطاقة الشمسية في اليمن: حل اقتصادي قبل أن تكون خياراً بيئياً
تتميز تجربة الطاقة الشمسية في اليمن بخصوصية مختلفة عن العديد من الأسواق الأخرى؛ إذ لم يكن انتشارها نتيجة حوافز

وفق بيانات البنك لعام ٢٠٢٤، تجاوز حجم التمويلات الموجهة للحلول الخضراء ١,٢٦ مليار ريال يمني

تقدم تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر نموذجا لانتقال التمويل الأخضر من مفهوم نظري إلى ممارسة مصرفية مرتبطة باحتياجات المجتمع

بيئية أو سياسات انتقال للطاقة فقط، بل جاء استجابة مباشرة لتحديات الحياة اليومية.

فالأسر التي واجهت صعوبات الحصول على الكهرباء، والمنشآت الصغيرة التي تحملت أعباء تشغيل المولدات وارتفاع أسعار الوقود، والمزارعون الذين أصبحت تكاليف تشغيل مضخات المياه تهدد استدامة أعمالهم، وجدوا في الطاقة الشمسية حلا عمليا لتحسين ظروفهم الاقتصادية.

لكن امتلاك هذه الأنظمة ظل مرتبطا بتحد رئيسي يتمثل في ارتفاع التكلفة الأولية مقارنة بقدرة العديد من المستفيدين على الدفع المباشر. وهنا يظهر الدور المحوري للتمويل باعتباره العامل الذي يحول الطاقة الشمسية من فرصة متاحة نظريا إلى حل يمكن الوصول إليه فعليا.

لماذا التمويل الأصغر هو الشريك الطبيعي للطاقة النظيفة؟

تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر بميزة مهمة تجعلها مؤهلة للعب دور رئيسي في تمويل حلول الطاقة المتجددة، فهي تمتلك خبرة طويلة في الوصول إلى الفئات التي غالبا ما تكون خارج نطاق التمويل التقليدي، مثل أصحاب المشروعات متناهية الصغر، والأسر ذات الدخل المحدود، والأنشطة الاقتصادية الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية. كما أن طبيعة منتجات التمويل الأصغر، القائمة على أقساط مرنة تتناسب مع التدفقات النقدية للعملاء، تجعلها مناسبة لتمويل أنظمة الطاقة الشمسية التي تحقق وفورات تشغيلية على مدى سنوات. فعندما يحصل صاحب متجر صغير أو ورشة إنتاجية أو مشروع زراعي على تمويل لترتيب نظام شمسي، فإن التمويل لا يغطي شراء أصل فقط، بل يساعد على تخفيض التكاليف المستقبلية وتحسين القدرة الإنتاجية وتحقيق استقرار أكبر في النشاط الاقتصادي. ومن هنا يتحول التمويل الأصغر من أداة إقراض تقليدية إلى آلية من آليات التنمية الاقتصادية المحلية.

بنك الأمل: تجربة مصرفية تقاس بالأثر

وفق بيانات البنك لعام 2024، تجاوز حجم التمويلات الموجهة للحلول الخضراء 1.26 مليار ريال يمني، ضمن محفظة ائتمانية واسعة تجاوزت ثمانية مليارات ريال يمني، استفاد منها أكثر من 21 ألف عميل عبر منتجات تمويلية متنوعة. وتبرز أهمية هذه التمويلات ليس فقط في حجمها، وإنما في طبيعة الأنشطة التي تستهدفها؛ إذ ركزت على تمكين العملاء من امتلاك حلول طاقة تساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة مرتفعة التكلفة.

كما عزز البنك هذا التوجه من خلال برامج بناء القدرات ورفع الوعي المالي والفني لدى المستفيدين، بما يساعدهم على تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية واتخاذ قرارات مالية أكثر استدامة.

إن قيمة هذه التجربة لا تكمن في عدد التمويلات وحده، بل في انتقال العلاقة بين المؤسسة المالية والعميل من علاقة مقرض ومقترض إلى شراكة تهدف إلى تحسين القدرة الاقتصادية للمستفيد.

الأثر المضاعف: عندما يتحول التمويل إلى تنمية

الأثر الحقيقي لتمويل الطاقة الشمسية يتجاوز توفير الكهرباء. فعندما تتمكن ورشة صغيرة من تشغيل معداتها لساعات أطول، أو يستطيع مزارع تشغيل مضخة المياه بتكلفة أقل، أو تحافظ منشأة

لم تعد تمويلات الطاقة الشمسية مجرد قروض لشراء معدات، بل أصبحت أدوات مالية تسهم في تحسين الإنتاجية، وتقليل تكاليف التشغيل

صحية صغيرة على استمرارية خدماتها، فإن التمويل يتحول إلى عامل إنتاجي ينعكس على الدخل وفرص العمل وسلاسل القيمة المحلية. كما يساهم انتشار الأنظمة الشمسية في تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، ودعم نمو سوق محلية تشمل التركيب والصيانة والخدمات الفنية، بما يوفر فرصا اقتصادية جديدة للشباب والمهنيين. وهذا يوضح أن التمويل الأخضر لا يتعلق فقط بالبيئة، بل يرتبط بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

الحوكمة وإدارة المخاطر: شرط استدامة التمويل الأخضر

رغم الفرص الكبيرة التي يوفرها التمويل الأخضر، فإن نجاحه على المدى الطويل يتطلب أكثر من مجرد زيادة حجم المحافظ التمويلية. فالمؤسسات المالية بحاجة إلى أنظمة واضحة لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، وآليات لقياس الأثر، ومعايير تضمن توجيه التمويل نحو مشروعات ذات قيمة اقتصادية وبيئية حقيقية. ومن هنا تبرز أهمية تطوير أطر الحوكمة والاستدامة داخل المؤسسات المالية، بحيث تصبح الاعتبارات المناخية والاجتماعية جزءا من عملية التخطيط والتمويل وإدارة المخاطر، وليس مجرد نشاط منفصل.

شراكات تمهد الطريق لمستقبل أخضر

لا يمكن لأي مؤسسة مالية أن تقود مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر بمفردها بمعزل عن بناء منظومة شراكات تنموية متينة. وفي هذا السياق، تمثل التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية والصناديق المانحة رافعة أساسية لتوسيع نطاق التمويل المناخي في القطاع المصرفي اليمني، وتأهيل هذه المؤسسات وبناء جاهزيتها للوصول إلى آليات التمويل المتقدمة عبر الصناديق المناخية الدولية. وتبرز تجربة «بنك الأمل للتمويل الأصغر» كنموذج تطبيقي يعكس كيفية توظيف هذه الشراكات لتعظيم الأثر في السوق المحلية. فمن خلال انخراط البنك في مبادرات نوعية، مثل «مشروع الوصول الطارئ للكهرباء في اليمن (YEEAP)» الممول من البنك الدولي وبإشراف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، تبلور نموذج تشغيلي مبتكر يربط بين مرونة مؤسسات التمويل الأصغر واحتياجات سوق الطاقة. وقد أثمر هذا المسار التشاركي عن توزيع 45,000 وحدة إنارة شمسية خلال عام 2025 فقط، مستهدفا 9,696 مستفيدا.

خاتمة: من شمس اليمن إلى اقتصاد أكثر استدامة

لم تعد الطاقة الشمسية في اليمن مجرد بديل مؤقت لأزمة الكهرباء، بل أصبحت جزءا من التحول الاقتصادي الذي تشهده المجتمعات في مواجهة التحديات المتعددة. وتكشف تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر أن المؤسسة المالية يمكن أن تلعب دورا يتجاوز تقديم القروض، لتصبح محفزا للتنمية، وشريكا في بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود. ففي بلد يمتلك واحدا من أهم الموارد الطبيعية المتاحة مجانا، لم يعد التحدي هو امتلاك الشمس، بل تطوير الأدوات المالية والمؤسسية القادرة على تحويل هذه الطاقة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وهنا تكمن أهمية الصيرفة الخضراء: فهي لا تمول الأصول فقط، بل تمول فرصا جديدة للنمو والاستقرار والتنمية.

*رئيس وحدة الاستدامة والعمل المناخي - بنك الأمل للتمويل الأصغر



٦٦ حين يطرح الحديث عن الطاقة الشمسية ينصرف الذهن غالباً إلى الألواح والبطاريات والتقنيات الحديثة، غير أن القضية أعمق من كونها مجرد بديل تقني لإنتاج الكهرباء فالمسألة في جوهرها ترتبط بتحول أوسع في فهم الإنسان لعلاقته بالموارد والطبيعة والاقتصاد من رؤية استهلاكية إلى مشروع تنموي شامل.

اقتصاد الضوء .. الطاقة الشمسية بين الاستخلاف وبناء النموذج الحضاري



حمزة الشرعبي*

واستعمركم فيها» وهذه الآية تؤسس لفهم اقتصادي مختلف فالأصل ليس الاستنزاف، بل الإعمار، وليس الاستهلاك المجرد، بل الإدارة الرشيدة للموارد.

من هذا المنطلق تمثل الطاقة الشمسية نموذجاً فريداً لتسخير النعم الإلهية لصالح الإنسان فهي مورد متجدد لا يمكن أن يحتكر ولا يخضع للسيطرة الجيوسياسية التقليدية كما هو حال النفط والغاز، بل يتميز بعدالة نسبية في التوزيع، خاصة في المناطق ذات الإشعاع الشمسي المرتفع، ومنها المنطقة العربية وهنا يبرز سؤال جوهري: هل نحن أمام تحول طاقتوي فحسب؟ أم

السؤال الحقيقي

وهنا لا يكون السؤال الحقيقي: كيف نتجج الطاقة؟ بل ضمن أي فلسفة حضارية نتججها ونستهلكها؟ وهل ننظر إلى الطاقة باعتبارها سلعة تخضع فقط لمنطق السوق والربح؟ أم باعتبارها مورداً سخره الله للإنسان ليقوم بوظيفته الكبرى في عمارة الأرض؟ وهذا السؤال يزداد أهمية في عالم يشهد تحولاً بنوياً قد يعيد تشكيل الاقتصاد العالمي وموازن القوة فيه.

من الاستهلاك إلى الاستخلاف

في الرؤية الإسلامية .. الإنسان ليس مجرد مستهلك للموارد بل مستخلف فيها، يقول الله تعالى: «هو أنشأكم من الأرض



تشير التقارير إلى أن الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة بلغ نحو ٢ تريليون دولار عام ٢٠٢٤

تكمّن قوة اقتصاد الضوء في مدى القدرة على تحويل الموارد المتجددة إلى إنتاج وقيمة اقتصادية

الطاقة الشمسية مورد متجدد لا يمكن أن يحتكر ونموذج فريد لتسخير النعم الإلهية لصالح الإنسان

ضمانا إضافيا يقلل مخاطر الائتمان.
3. المشاركة المتناقصة : تعد المشاركة المتناقصة الأقرب لجوهر الصيرفة الإسلامية حيث يشارك البنك العميل في ملكية المشروع ويتنازل عن حصته تدريجيا وتناسب المشاريع التجارية الكبيرة (كالمصانع والمجمعات) لتحمل البنك جزءا من المخاطر التشغيلية مقابل حصة من الأرباح.
4. التمويل الصغير والأصغر : أثبتت فعالية كبيرة في تمويل الأنظمة الصغيرة خصوصا في البيئات منخفضة الدخل، حيث أظهرت تجارب التمويل الأصغر في عدة أسواق ناشئة معدلات سداد مرتفعة نتيجة الوفر النقدي المباشر الذي تولده الطاقة الشمسية للمستفيدين.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في توفير التمويل، بل في بناء منظومة مؤسسية متكاملة تشمل:

- صناديق ضمان متخصصة.
- معايير جودة فنية ملزمة.
- حوافز تنظيمية وضريبية.
- شراكات بين البنوك وشركات الطاقة الشمسية.

ما يجعل المصارف الإسلامية اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف دورها ليس فقط كمؤسسة ربحية، بل كأدوات كفالة تنمية تربط التمويل بالأثر الحضاري.

نحو نموذج اقتصادي أكثر اتزاناً

في النهاية، يظل السؤال الأكبر ليس عن الطاقة فقط، بل عن الحضارة وأي نموذج اقتصادي نريد؟ وهل نريد اقتصادا قائما على الاستنزاف والمنافسة على الموارد الناضبة؟ أم اقتصادا أكثر انسجاما مع الطبيعة والإنسان والقيم؟

وانطلاقا من حقيقة أن التكنولوجيا وحدها لا تبني الحضارة بل تبني الحضارة عندما تدار التقنية ضمن منظومة قيم واضحة تتجلى خصوصية الرؤية الإسلامية؛ في كونها لا تفصل بين الاقتصاد والأخلاق، ولا بين التنمية والمسؤولية.

وهنا يمكن القول: إن اقتصاد الضوء ليس استثمارا في الألواح الشمسية فحسب بل استثمار في تصور جديد للعالم؛ تصور يجعل الإنسان مستخلفا لا مستنزفا، ويجعل التنمية عمرا لا استهلاكاً.

وفي هذا الإطار ربما يتجه العالم فعلا نحو مرحلة تقل فيها مركزية الوقود الأحفوري وتزداد فيها قيمة الموارد المتجددة وعندها لن يكون السؤال: كم نتج من الطاقة؟ بل: أي حضارة سنبنى بهذه الطاقة.

* باحث متخصص في الاقتصاد والتدقيق الشرعي والرقابة المصرفية

أمام انتقال حضاري من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة النسبية؟

من اقتصاد الوقود إلى اقتصاد الضوء

الحضارة الصناعية الحديثة بنيت على الوقود الأحفوري ولا يمكن إنكار دوره في دفع عجلة التنمية، لكن لا يمكن كذلك تجاهل كلفته الاقتصادية والبيئية والسياسية حيث أدى الاعتماد المفرط على النفط والغاز إلى:

• اختلالات بيئية متزايدة.

• تركز الثروة عالميا.

• صراعات جيوسياسية معقدة.

• تبعية اقتصادية للدول المستوردة للطاقة.

تشير التقارير إلى أن الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة بلغ نحو 1.7 تريليون دولار عام 2023 مقابل ما يزيد قليلا عن 1 تريليون دولار للوقود الأحفوري وارتفع في عام 2024 إلى قرابة 2 تريليون دولار، ما يعني أن العالم بات يخصص نحو دولارين للطاقة النظيفة مقابل كل دولار للوقود الأحفوري.

وفي المقابل لا تزال كلفة الوقود الأحفوري مرتفعة بيئيا؛ إذ بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة عالميا نحو 37.4 مليار طن في 2023، وهو أعلى مستوى مسجل تاريخيا.

أما اقتصاديا فتشير البيانات إلى أن العديد من الاقتصادات النامية تعتمد بصورة كبيرة على استيراد الطاقة، ما يجعلها أكثر عرضا لصدمات الأسعار العالمية واختلالات ميزان المدفوعات وفي الاقتصاد التقليدي، ارتبطت القوة بمن يملك الموارد الناضبة أما في الاقتصاد القادم فقد ترتبط القوة بمن يحسن تحويل الضوء إلى قيمة اقتصادية. وهنا تتجلى فكرة اقتصاد الضوء كالاقتصاد لا تقاس فيه القوة فقط بحجم الاحتياطي النفطي، بل بمدى القدرة على تحويل الموارد المتجددة إلى إنتاج وقيمة واستقلال اقتصادي.

الطاقة الشمسية ومقاصد الشريعة

عند النظر إلى الطاقة النظيفة من زاوية مقاصد الشريعة، يظهر انسجام واضح بينهما نوضحه بالنقاط التالية:

1. حفظ المال: تخفض الطاقة الشمسية تكاليف الطاقة على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول، مما يرفع كفاءة الإنفاق ويحرر موارد لقطاعات أكثر إنتاجية.
2. حفظ النفس: تقليل التلوث يعني تحسين جودة الهواء وتقليل الأمراض المرتبطة بالانبعاثات.
3. حفظ العمران والبيئة: استدامة البيئة شرط أساسي لاستمرار العمران البشري.

كما نهت الشريعة الإسلامية عن الإسراف قال الله تعالى في محكم كتابه: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ والإسراف لا يقتصر على الطعام والشراب، بل يشمل سوء استخدام الموارد والطاقة ومن اللافت وجود تقارب متزايد بين مبادئ التمويل المستدام

الحديثة ومقاصد الشريعة فكلاهما يسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن إطار مسؤولية اجتماعية وبيئية.

اليمن.. من أزمة الطاقة إلى فرصة اقتصادية

تمثل اليمن حالة دراسية فريدة في ظل الانقطاعات المزمنة للكهرباء، حيث لم ينتظر المجتمع حولا مركزية مكتملة، بل طور حولا لامركزية قادها الأفراد والسوق المحلية خلال السنوات الماضية، وتحولت الطاقة الشمسية في اليمن من رفاهية إلى ضرورة وأصبحت أسطح المنازل والمحلات والمزارع والمراكز الصحية تعتمد عليها بشكل متزايد، في مشهد يعكس قدرة المجتمع اليمني على التكيف.

-إعادة ترتيب الأولويات.

-بناء بدائل عملية تحت الضغط.

وقد أدى ذلك إلى تسارع الاعتماد المجتمعي على الطاقة الشمسية بصورة لافتة، حتى أصبحت في كثير من المناطق مصدر الطاقة الأساسي للأسر والمشاريع الصغيرة ويعكس ذلك قدرة السوق المحلية على تطوير حلول لامركزية فعالة عندما تتراجع كفاءة البنية المركزية لكن رغم هذا النمو لاتزال هناك عدة تحديات أبرزها:

-غياب إطار تنظيمي متكامل.

-انتشار منتجات منخفضة الجودة.

-ضعف خدمات الصيانة.

-تقلبات سعر الصرف.

وهذه التحديات تجعل تطوير البيئة التنظيمية ضرورة لا خيارا.

المصارف الإسلامية ودورها في اقتصاد المستقبل

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل ستظل المصارف الإسلامية مجرد ممول تقليدي، أم ستتحول إلى شريك في بناء الاقتصاد المستقبلي؟

تمتلك المصارف الإسلامية أدوات تمويلية قادرة على دعم انتشار الطاقة الشمسية بكفاءة نذكر منها:

1. المراجعة : تعد المراجعة الأكثر انتشارا في تمويل الطاقة الشمسية؛ حيث يشتري البنك المعدات بطلب من العميل ويبيعها له بالتقسيط مع هامش ربح وتظهر التجربة الميدانية نجاحها في المشاريع الكبيرة (كالمصانع والمستشفيات) بشكل أفضل من المشاريع السكنية، نظرا للمخاطر التشغيلية والإدارية في العمليات الصغيرة.
2. الإجارة المنتهية بالتمليك : تمنح العميل حق الانتفاع بالمعدات الشمسية بأجر شهري وتنتهي بالتمليك وتتميز عن المراجعة ببقاء الملكية للبنك حتى السداد التام، مما يوفر



الطاقة الشمسية ودور مؤسسات وبنوك وبرامج التمويل في اليمن



عبدالقوي النجار*

مؤقت أو ترف تكنولوجيا، بل أصبحت شريان حياة حقيقي ومحركا أساسيا للاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تضافر جهود مؤسسات التمويل الأصغر، البنوك، والشركات الموردة لهذه التقنيات النظيفة.. تفاصيل في السياق التالي..

تثبت لغة الأرقام أن مشاريع الطاقة الشمسية هي الاستثمار الأقل كلفة والأعلى جدوى على المدى الطويل

المركزية والنزيف الحاد في إمدادات الوقود، شهدت اليمن واحدة من أسرع طفرات التحول نحو الطاقة الشمسية اللامركزية على مستوى العالم (2).

وتشير التقارير والدراسات الدولية إلى أن القدرة التوليدية الإجمالية للطاقة الشمسية في اليمن تضاعفت بنحو 50 ضعفا خلال ثلاث سنوات فقط من بدء الأزمة. هذا التحول السريع والمهم نجح في تغطية احتياجات أكثر من 50% من المنازل اليمنية. وتؤكد الأرقام المستقاة من تقارير البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والمؤسسات البحثية، وجود قفزة تاريخية في معدلات الاعتماد على الطاقة النظيفة، ويمكن تلخيص أبرزها في الجدول التالي:

تتسم التحولات الاقتصادية الكبرى بوجود محطات تاريخية فاصلة. وفي تاريخ اليمن الحديث، لا نجد تحولا أكثر عمقا واستدامة من تلك القفزة النوعية نحو الاعتماد على (الطاقة الخضراء)، حيث لم تعد الطاقة الشمسية في اليمن مجرد بديل

تؤكد المعطيات الميدانية في اليمن أن الطاقة الشمسية أصبحت ركيزة أساسية لمرونة الاقتصاد الوطني

تعد الطاقة الشمسية مكرمة إلهية لليمن، حيث تقع البلاد جغرافيا ضمن حزام الشمس العالمي، مما يمنحها ميزة تنافسية فريدة؛ إذ يصل متوسط ساعات شروق الشمس الساطعة إلى نحو 8 ساعات يوميا على مدار العام (1).

من المبادرات الخجولة إلى الطفرة الكبرى

بدأ استخدام تقنيات الطاقة الشمسية في اليمن على نطاق ضيق ومحدود أواخر التسعينيات وبدايات الألفية الجديدة، واقتصرت حينها على مشاريع ريفية نائية، لا سيما في مجال ضخ المياه برعاية منظمات دولية. غير أن المحطة التاريخية المفصلية تجلت في 23 مارس 2015؛ فمع توقف محطات توليد الكهرباء

مؤشر الانتشار والتأثير	التقديرات الرقمية	مصدر البيانات
نسبة الاعتماد في الحواضر والمدن	٧٥٪ من سكان المناطق الحضرية يعتمدون عليها كمصدر رئيسي	مؤسسات بحثية وتحليلية مشتركة
نسبة الاعتماد في الريف اليميني	٥٠٪ من سكان المناطق الريفية	تقارير المسح الميداني للطاقة
المستفيدون من المشاريع الطارئة	قراية ٨٠٠,٠٠٠ مواطن (نصفهم من النساء والفتيات)	YEEAP مشروع الاستجابة الطارئة للكهرباء (- البنك الدولي
المرافق الحيوية المدعومة بالشمس	مئات المدارس، والمراكز الصحية، ومؤسسات مياه الريف	UNOPS وكالة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ()
الاحتياج والمستهدف القصير المدى	إدخال مشروعات بقدرة ٢٤١٥ ميغا واط من الطاقة المتجددة	خطة الاستثمار في الطاقة المتجددة المختلطة (UNDP 2024)

الاستثمار المستدام في الطاقة الشمسية هو الضامن الأساسي لبناء اقتصاد يمني قوي ومرن ومستقل

دور برنامج أزال للتمويل في نشر وتمويل الطاقة النظيفة
يقف برنامج أزال للتمويل الأصغر، إلى جانب برامج بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، كنموذج يحتذى به في هذا المضمار. فمن خلال شبكة علاقاته الواسعة مع شركائه من موردين وعملاء، تمكن من احتواء المزارعين والفئات المنتجة وتذليل العقبات المالية أمامهم لامتلاك منظومات شمسية متطورة، مما ساهم في تغيير وجه الإنتاج الريفي.

ويتواجد برنامج أزال اليوم بفعالية من خلال 11 فرعاً منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، مقدماً حلولاً تمويلية خضراء تركت أثراً بيئياً واقتصادياً ملموساً برهنته المؤشرات الرقمية التالية:

- القدرة الإنتاجية النظيفة المتولدة: ساهم البرنامج في توليد قدرة نظيفة إجمالية تجاوزت 4 ميغاوات / ساعة من الطاقة، مما يعني تشغيل مئات الآبار والمزارع والمنشآت الحيوية دون انقطاع.
- الأثر البيئي المباشر: ساهمت هذه التمويلات في خفض انبعاثات الكربون بمقدار 3.5 طن / ساعة، وهو رقم يجسد حجم المساهمة المحلية الفعالة في مكافحة التغير المناخي وحماية الغلاف الجوي (4).

معا نحو اقتصاد مرن ومستقبل واعد بالحياة

تبرهن البيانات والأرقام الميدانية أن الطاقة الشمسية في اليمن تجاوزت مرحلة "الحل المؤقت" لتصبح الركيزة الأساسية لمرونة الاقتصاد الوطني. وأمام هذه الحقائق، يملئ الواجب المهني والوطني على كافة الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الإعلامية والمصرفية، الوقوف بقوة ودعم الجهات الممولة والراعية لهذه المشاريع النظيفة.

وفي ضوء ما تقدم نحن اليوم في اليمن بحاجة إلى صياغة استراتيجية وطنية شاملة لتشجيع أصحاب الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية على تبني هذا النهج الأخضر المستدام، وتسهيل ربطهم بممولي ومزودي تقنيات الطاقة الشمسية.

وبحاجة إلى ألا ننظر إلى هذه الجهات التمويلية كبنوك ومؤسسات مالية جامدة، بل كجهات ومؤسسات صانعة للأمن الاستراتيجي؛ فالاستثمار المستدام في الشمس هو الضامن الأساسي لبناء اقتصاد يمني قوي، مرن، ومستقل، ينأى بنفسه عن أزمات الطاقة والوقود العالمية، ويحمي مقدرات الأجيال القادمة لبناء غد أفضل.

*مدير العمليات في برنامج أزال للتمويل الأصغر الإسلامي

المصادر:

- (1) ويكيبيديا - الطاقة الشمسية في اليمن.
- (2) برنامج التنمية والطاقة. (3) البنك الدولي.
- (4) برنامج أزال للتمويل.

أثر الطاقة النظيفة في حماية الإنسان والتربة

الربط بين استغلال الطاقة النظيفة والمحافظة على البيئة يمثل تطبيقاً عملياً للمفهوم الإنساني والبيئي الشامل. فالاعتماد على الشمس يساهم مباشرة في صون الحياة، ويتجلى الأثر الإيجابي للاعتماد على الطاقة الشمسية في النقاط التالية:

- التخفيف من الاحتباس الحراري: من خلال تقليل ملابسين الأطنان من انبعاثات الغازات الدفيئة سنوياً، والتي كانت تنتج عن احتراق وقود الديزل والمازوت في المولدات التقليدية.
- المحافظة على نقاء الهواء والتربة: الحد من تسرب المخلفات النفطية السامة وزيوت المحركات إلى المياه الجوفية والأراضي الزراعية، مما يترتب عليه تراجع الأمراض الصدرية والسرطانية الناتجة عن العوادم الكثيفة وسط التجمعات السكانية.
- صون النسل والحرث: حماية الأراضي الزراعية (الحرث) من الموت الكيماوي والتصحر، وتوفير بيئة صحية خالية من التلوث للأجيال القادمة (النسل). ويتوافق هذا التوجه تماماً مع مبادئ وتشريعات الدين الإسلامي الحنيف الذي حث على الاستثمار الرشيد وإعمار الأرض بما ينفع الناس دون إلحاق الضرر بهم، استناداً إلى القاعدة الفقهية الراسخة "لا ضرر ولا ضرار".

من النفقة التشغيلية إلى الأصول المستدامة

تثبت لغة الأرقام أن مشاريع الطاقة الشمسية هي الاستثمار الأقل كلفة والأعلى جدوى على المدى الطويل، لا سيما في القطاعين الزراعي والصناعي. فالمزارع اليمني الذي كان يقف عاجزاً أمام الارتفاع المستمر والجنوني لأسعار الديزل وانقطاعه المتكرر، وجد في المنظومة الشمسية حلاً جذرياً يضمن استدامة إنتاجه.

وفي حين يمثل الوقود الأحفوري التقليدي نفقة تشغيلية مستمرة ومتصاعدة تستنزف السيولة النقدية دون بناء أي عائد رأسمالي، فإن المنظومة الشمسية تشكل أصلاً من الأصول الثابتة والمستدامة؛ حيث تتركز التكلفة المالية في مرحلة الإنشاء والتأسيس لأول مرة فقط، لتصبح الطاقة بعد ذلك شبه مجانية لعقود طويلة وبأقل تكاليف صيانة ممكنة، مما يرفع ربحية المزارعين، ويخفض كلفة الإنتاج الصناعي، ويدعم استقرار الأمن الغذائي الوطني.

مؤسسات التمويل الأصغر..

قيادة التحول الأخضر وتوطين التكنولوجيا

لم يكن لهذا التحول الواسع أن يتحقق وينتشر لولا التدخل الذكي والمدرّس من قبل بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر. فقد أدركت هذه الجهات مبكراً ضرورة تحويل التمويل الاستهلاكي إلى تمويل إنتاجي أخضر، وابتكرت منتجات تمويلية ميسرة تتيح للمزارعين، وأصحاب المهن الصغيرة، والمصانع، امتلاك منظومات طاقة شمسية بضمانات مرنة وأقساط تتناسب مع مستويات دخلهم، مما ساعد في تجاوز عقبة "كلفة التأسيس الأولى" ونشر التكنولوجيا في الريف والحضر على حد سواء.



مجموعة عبد المجيد الوهباني للتجارة.. أكثر من أربعة عقود من الخبرة تقود التحول نحو مستقبل الطاقة المستدامة في اليمن

●● حلول متكاملة تشمل: البطاريات، الألواح الشمسية، الإنفرترات، أنظمة الضخ الشمسي، وتوربينات الرياح

في ظل التحولات

المتسارعة التي يشهدها العالم نحو الطاقة النظيفة، تبرز مجموعة عبد المجيد الوهباني للتجارة عبر مركز الطاقة الخضراء كأحد أبرز الفاعلين في سوق الطاقة الشمسية في اليمن، بعد أن نجحت خلال أكثر من أربعة عقود في بناء منظومة أعمال متكاملة جعلت من الطاقة المتجددة محورا رئيسيا في نشاطها التجاري والتنموي.

الفني المستمر. وقد أسهم هذا النهج في بناء علاقة طويلة الأمد مع العملاء، وتعزيز الثقة في العلامة التجارية، باعتبارها شريكاً تقنياً وليس مجرد مورد معدات.

استثمار في الكوادر الوطنية
تولي المجموعة أهمية كبيرة لتأهيل الكفاءات المحلية، من خلال برامج تدريب داخلية وخارجية، إضافة إلى تدريب طلاب الجامعات والمعاهد الفنية. ويهدف هذا التوجه إلى بناء جيل متخصص في الطاقة المتجددة قادر على مواكبة التطورات التقنية وقيادة مستقبل القطاع في اليمن.

شبكة توزيع واسعة وانتشار وطني
تمتلك المجموعة شبكة توزيع تغطي مختلف المحافظات اليمنية، ما مكّنها من إيصال حلول الطاقة الشمسية إلى المدن والمناطق الريفية والنائية، بما في ذلك مشاريع ضخ المياه للمزارعين وتحسين الوصول إلى الطاقة في المناطق المحرومة.

رؤية نحو مستقبل مستدام
تواصل مجموعة عبد المجيد الوهباني للتجارة عبر مركز الطاقة الخضراء تطوير حلولها ومواكبة التقنيات الحديثة في قطاع الطاقة المتجددة، ووضعة هدفاً استراتيجياً يتمثل في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في اليمن.

وبين خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود ورؤية مستقبلية واضحة، تواصل المجموعة ترسيخ مكانتها كأحد أبرز رواد الطاقة المتجددة في اليمن.



حلولاً متكاملة تشمل: البطاريات، الألواح الشمسية، الإنفرترات، أنظمة الضخ الشمسي، وتوربينات الرياح، إضافة إلى خدمات التصميم والتركيب والصيانة. كما تعتمد سياسة صارمة في فحص المنتجات وضمان مطابقتها للمعايير الدولية، بما يعزز موثوقية الأداء واستدامة التشغيل.

حلول مصممة للبيئة اليمنية
تتميز السوق اليمنية بظروف مناخية صعبة تتطلب منتجات عالية التحمل، وهو ما دفع الشركة لاعتماد معايير خاصة في اختيار المعدات.

وتوفر «الطاقة الخضراء» أنظمة مصممة للعمل في:
- المناطق الساحلية ذات الرطوبة العالية.
- المناطق الصحراوية ذات الحرارة المرتفعة.
- المناطق الجبلية ذات التباين المناخي.
ما يضمن كفاءة تشغيل أعلى وعمر افتراضي أطول وتقليل تكاليف الصيانة.

خدمة ما بعد البيع.. أساس الثقة
لا يقتصر عمل مركز الطاقة الخضراء على البيع والتركيب، بل يمتد إلى خدمات ما بعد البيع، والصيانة الدورية، والدعم

ومع استمرار أزمة الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة التقليدية، أصبحت الطاقة الشمسية في اليمن خياراً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه، الأمر الذي أسهم في تسريع توجه المؤسسات والأفراد نحو حلول مستدامة وأكثر كفاءة، كان لمركز الطاقة الخضراء دور محوري في توفيرها وتطويرها.

من التجارة التقليدية إلى ريادة الطاقة المتجددة

تعود بدايات مجموعة عبد المجيد الوهباني للتجارة إلى عام 1980، عبر عدد من المراكز التجارية مثل متاجر أبو توفيق للتجارة، ومحلات أبو خالد التجارية، والتعارف للتجارة، قبل أن يتم توحيد هذه الأنشطة عام 2004 تحت مظلة واحدة باسم المجموعة.

ومع هذا التحول المؤسسي، دخلت المجموعة مرحلة جديدة من التخصص في قطاعات حديثة، أبرزها أنظمة الطاقة الشمسية، وأنظمة الضخ الشمسي، وأنظمة المراقبة والأمن، وإنارة الشوارع بالطاقة الشمسية، والعاكسات الكهربائية، والحلول الإلكترونية.

هذا التحول لم يكن مجرد توسع تجاري، بل إعادة تموضع استراتيجي جعل من الطاقة المتجددة محورا أساسياً في رؤية المجموعة المستقبلية.

شراكات عالمية ومعايير جودة دولية

اعتمدت المجموعة على بناء شراكات استراتيجية مع شركات عالمية في المملكة المتحدة، الصين، الهند، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، وألمانيا، ما أتاح لها الوصول إلى أحدث تقنيات الطاقة المتجددة. ويقدم «مركز الطاقة الخضراء»

نضيء العام بخيارات أذكي



فرع السمسة
774706020
04 308179

اب
774706005
04 459827

تعز
774706023
04 255468

عدن
784706060
02 392941

صنعاء
774706041
01 513925

مركز
الطاقة الخضراء

كاك بنك.. داعم رئيسي للتحول نحو الطاقة الشمسية



عبد الكريم القديمي*

“ لعب بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك CAC Bank دوراً محورياً ورائداً في التحول نحو الطاقة المتجددة في اليمن، وتحديدًا في إنجاح مشروع نشر ثقافة استخدام منظومات الري بالطاقة الشمسية في القطاع الزراعي. ولم يكن هذا التحول مجرد خيار تكنولوجي، بل شكل طوق نجاة للاقتصاد الزراعي اليمني في ظل أزمات الوقود الخائفة وارتفاع أسعار المشتقات النفطية الديزل.

عقد الشراكات الاستراتيجية (المثلث الذهبي)

لم يعمل كاك بنك بمعزل عن السوق، بل خلق منظومة متكاملة لضمان نجاح المشروع من خلال عقد شراكات استراتيجية تمثلت فيما يلي:

- الشراكة مع الموردين والشركات التقنية: وقع البنك اتفاقيات مع أفضل شركات الطاقة الشمسية في اليمن لضمان حصول المزارعين على معدات ذات جودة عالية وكفاءة ممتازة، مع توفير خدمات ما بعد البيع والصيانة.
- التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية: نسق البنك مع منظمات مثل الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي وكذلك مع صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي التابع لوزارة الزراعة لتقديم الدعم.

نشر الوعي وبناء «ثقافة» الاستدامة

التحول من الديزل إلى الطاقة الشمسية كان يتطلب تغييراً في عقلية المزارع التقليدي. وهنا ساهم كاك بنك في نشر هذه الثقافة عبر:

- الحملات التوعوية والميدانية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لشرح الجدوى الاقتصادية للطاقة الشمسية مقارنة بالديزل.
- لغة الأرقام المبسطة: إقناع المزارع بأن تكلفة المنظومة الشمسية ستسترد قيمتها خلال عامين إلى ثلاثة أعوام كحد أقصى من خلال توفير قيمة الديزل، وبعدها تصبح تكلفة الري صفرًا تقريباً لسنوات طويلة.

تعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي

انعكست جهود كاك بنك في هذا المشروع بشكل مباشر على الاقتصاد

في هذا المقال نستعرض كيفية مساهمة البنك في إنجاح هذا المشروع الاستراتيجي وتحويله من فكرة ناشئة إلى ثقافة مجتمعية سائدة لدى المزارعين من خلال الإجراءات التالية..

تقديم التسهيلات التمويلية والقروض الميسرة

العائق الأكبر أمام المزارع اليمني في تبني الطاقة الشمسية كان دائماً التكلفة الرأسمالية الأولية العالية لشراء الألواح والمضخات. وهنا برزت أهمية تدخل كاك بنك في إزالة هذا العائق من أمام المزارعين من خلال:

- برامج تمويل منظومات الري بالطاقة الشمسية: صمم البنك محافظ تمويلية وقروضاً بيضاء مخصصة للمزارعين لشراء منظومات ري متكاملة بالتقسيط المريح وبفترات سداد تتناسب مع مواسم الحصاد والأرباح الزراعية وبدون أي فوائد.

تجلت أبرز مظاهر دعم البنك للمزارعين فيما يلي:

- استرداد 20% من قيمة المنظومة عند الشراء نقداً.
- استرداد 15% من قيمة المنظومة عند التمويل لمدة عام.
- استرداد 10% من قيمة المنظومة عند التمويل لمدة عامين.
- استرداد 5% من قيمة المنظومة عند التمويل لمدة ثلاثة أعوام.
- الضمانات المرنة: قدم البنك تسهيلات فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة، مراعاةً لظروف المزارعين، مما شجع آلاف المزارعين على الانتقال من الري بالديزل إلى الري الشمسي.

اليمني من خلال:

- استمرار الإنتاج الزراعي: بفضل الطاقة الشمسية، تمكنت آلاف المزارع من العودة للإنتاج بعد أن توقفت بسبب انعدام الديزل، مما حافظ على تدفق الخضروات والفواكه للأسواق المحلية وتثبيت أسعارها.
- تقليل كلفة الإنتاج: انخفاض كلفة الري أدى إلى زيادة ربحية المزارع اليمني، مما شجعه على التوسع في استصلاح أراضي جديدة.

الحفاظ على المياه

الجوفية التحدي القادم

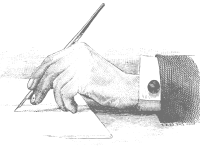
رغم النجاح الكبير، واجه المشروع تحدي «الاستنزاف الجائر للمياه» لأن الطاقة الشمسية مجانية وتعمل طوال النهار. وهنا بدأ كاك بنك في توجيه تمويلاته نحو الري الذكي من خلال:

- اشتراط دمج منظومات الطاقة الشمسية بشبكات الري الحديث لتقنين الاستخدام.
- تقديم التمويلات للخزانات والبرك التجميعية لرفع كفاءة استخدام المياه.

الخلاصة

وتبقى الخلاصة أن دور دور «كاك بنك» لم يكن مجرد جهة ممولة، بل كان المحرك الأساسي لتحويل الطاقة الشمسية من «حل إسعافي للأزمة» إلى «ثقافة زراعية مستدامة». فقد أثبت البنك من خلال هذا المشروع أن التمويل التنموي الذكي يمكنه إحداث فارق حقيقي في حياة المجتمعات حتى في أصعب الظروف السياسية والاقتصادية.

*رئيس قسم الخدمات الزراعية - كاك بنك



لا توجد شحنة دولية إلا ويوجد مستند شحن لنقل البضاعة وتؤمن بوليصة الشحن البحري حركة نحو 300 مليون طن من البضائع يوميا وتعتبره البنوك العمود الفقري للاعتماد المستندي وسند ملكية للبضاعة بالنسبة لها.

66

سلسلة الاعتمادات المستندية .. بوليصة الشحن البحري (Bill of loading)

سيحمل دفع تكلفة النقل بعبارات مثل (Freight Prepaid) التي تعني أن تكاليف الشحن قد دفعت مسبقاً أو عبارة (Freight Collect) التي تعني أن الأجرة تدفع من قبل المستلم عند وصول الشحنة ، كما أن هذان المصطلحان مرتبطان أيضاً بشكل مباشر باستخدام شروط النقل Incoterm2020 المخصصة للشحن البحري مثل (FOB,FAS,CFR,CIF).

وهنا تبرز أهمية التنويه أن العبارة بوليصة الشحن تتمثل في محتوى المستند وتغطيته لشروط البوليصة بالكامل وليس باشتراط أن يكون معنوناً بمصطلح (بوليصة شحن/ Bill of loading)، كما وأن في الجزء الخلفي من البوليصة توجد الشروط والأحكام القانونية التي ينصح دائماً للشاحن بتخصيص جزء من وقته لقراءتها، بينما لا تقوم البنوك بالتحقق من تلك الشروط والأحكام وبموجب الأعراف الدولية تلتزم فقط البنوك بمراجعة الوجه الأمامي ومطابقتها مع شروط الاعتماد المستندي ولا تتحمل أي مسؤولية عن محتوى الشروط الخلفية.

الخاتمة والخلاصة

- رغم نجاح بوالص الشحن في تأسيس نظام متين لتأمين سلاسل الإمداد لكل أطراف عملية الشحن من مستوردين ومصدرين وناقلين وبنوك والتطور اللافت في استخدام بوالص الشحن، إلا أن المفارقة تكمن في استمرارية الاعتماد على المستندات الورقية بشكل كبير حيث تشير الإحصاءات إلى أن بوالص الشحن الإلكترونية شكلت 11% فقط من الإجمالي في عام 2025 مقارنة بنسبة 2.1% عام 2022، بينما يؤكد الخبراء أن رقمنة هذه المستندات وحدها سيوفر عوائد مباشرة تتجاوز 15.5 مليار دولار لقطاع الشحن، ويحفز نمو التجارة العالمية.

- ما تم ذكره في هذه المقالة هو جزء يسير من عالم بوالص الشحن التي تتطلب الفهم الكافي من الأطراف المرتبطة بهذا المستند المهم لشروطها ومفاهيمها لتجنبهم مشاكل كثيرة قد تؤثر على سلامة عملية الشحن وكفاءة سلاسل التوريد.

* رئيس قسم خدمات النقود الإلكترونية - كاك بنك

المصادر:

CDCS
UCP600
ISBP821



هشام بلعيش*

التحميل والتفريغ مع شروط الاعتماد، وأيضاً مدى سماح حالات الشحن الجزئي partial shipment وإعادة الشحن Transshipment - التي تعني تفريغ البضاعة من سفينة أخرى أثناء الرحلة والتي قبلها البنوك طالما كانت الرحلة مغطاة بوليصة واحدة ومنقولة داخل حاويات حتى في حال حظر الاعتماد لإعادة الشحن.

كما تتطلب البنوك أن يتم تقديم الطقم الكامل الأصلي الصادر للبوليصة والذي يكون مكون من 3 أصول و3 نسخ حرصاً على منع ازدواجية المطالبة بالبضاعة، مع التركيز على خلو البوليصة من أي تحفظات، فالناقل يصدر بوليصة «clean» عند سلامة الشحنة، أما إذا أظهرت البوليصة ملاحظات عيوب أو تلف فتصبح بوليصة «Clauses» وهو ما قد يدفع البنوك لرفضها. كما تذكر البوليصة أيضاً من

بوليصة الشحن البحري هي وثيقة رسمية تصدرها شركة النقل إلى الشاحن، لتسجيل تفاصيل البضائع المشحونة، ومصدرها، ووجهتها، وتحديد هوية أطراف العملية التجارية. ووفقاً للممارسات الدولية، تؤدي ثلاث وظائف رئيسية لا غنى عنها:

- تعتبر عقد النقل بين شركة النقل والشاحن.
- تأكيد استلام البضائع من الناقل للشاحن .
- وثيقة ملكية للبضاعة المشحونة أو ما يعرف بالـ (Document of Title).

مقدمة تاريخية

بدأت رحلة بوليصة الشحن في القرن الحادي عشر كإجراء غير رسمي عبر ما يعرف (بسجل السفينة) والتي كان يقوم فيها الربان بتسجيل تفاصيل الشحنة بشكل طوعي، وتطورت في القرن السادس عشر لتصبح سندات الشحن شائعة تذكر تفاصيل أكثر عن البضاعة، حتى تم تقنينها عام 1802 بموجب مجموعة من التشريعات البحرية التي جعلت الربان مسؤولاً قانونياً عن سلامة البضائع وألزمته بذكر جودة وكمية البضاعة وصولاً إلى تسعينيّات القرن الماضي ومع طفرة الإنترنت اتجه قطاع الملاحة والبنوك اليوم نحو تبني بوليصة الشحن الإلكترونية (eBL) لتدشين عصر الرقمنة في مستندات الاعتماد المستندي.

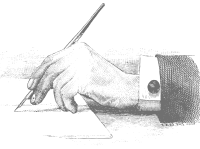
البيانات التي تطلبها البنوك

في بوليصة الشحن

تخضع البوليصة لأحكام المادة 20 من الـ UCP600 وأعراف الـ ISBP821 التي تتطلب من المستند استيفاء بيانات إلزامية تبدأ بتحديد أطراف عملية الشحن مثل: الشاحن والمستلم - والذي يكون في العادة هو البنك المصدر للاعتماد - لإثبات حيازته للمستند كما يجب إظهار اسم الناقل الفعلي في البوليصة، أو اسم وكيل الشحن ومشغلي السفن غير المالكين لها فيما يعرف بـ (NVOCC)، وعلى أن يتم التوقيع من الناقل أو ربان السفينة أو وكيل مفوض عنهما مع الإفصاح عن صفته القانونية.

كما تشترط الأعراف وجود نص صريح يفيد أن البضاعة قد شحنت على متن السفينة تحت عبارة (Shipped on board)، وسيعتبر تاريخ إصدار البوليصة هو تاريخ الشحن، أما إذا ظهرت عبارة (Received for shipment) فيجب أن تظهر البوليصة التاريخ الفعلي لعملية الشحن. ويمتد التدقيق البنكي ليشمل مطابقة موانئ

● ● العبارة بوليصة الشحن تتمثل في محتوى المستند وتغطيته لشروط البوليصة بالكامل وليس باشتراط أن يكون معنوناً بمصطلح (بوليصة شحن/ Bill of loading)



محمد علي ثامر*

قد يذهب حدس البعض إلى أن هذا المصطلح هو عبارة عن فلسفة مصرفية جديدة؛ وطبعاً قد تكون أو لا تكون كذلك، أو أن ن فكر بأنها تطبيق مصرفي صادر قبل أوانه؛ وهذا الأمر أيضاً ليس صحيحاً، وإذا ما ذهبنا يميناً ويسرة؛ فإن الإجابة التي تطرح نفسها، قد ربما تجعلنا أكثر حيرة وأكثر توهناً.. وهذا ما يتضح من فحوى العنوان قبل أي شيء آخر!!.

البنوك الديليفرري.. الحاجة أم الاختراع!!!

انتقال تقني فحسب، بل إعادة تشكيل لطبيعة السؤال نفسه: هل ما يزال على العميل أن يذهب إلى البنك أصلاً؟ أم أن المنطق الجديد للخدمات البنكية يسمح بأن ينتقل البنك إلى حيث يتواجد العميل؟ وهذا السؤال، في جوهره، هو المدخل الأساسي لفهم التحولات التي تشهدها الصناعة المصرفية اليوم، والتي لم تعد تتمحور حول «الفرع» بوصفه وحدة تشغيل وتواجد، بل حول «الخدمة» بوصفها وحدة حركة وانتقال.

وما نعرفه جيداً خلال العقود الأخيرة، واجه النموذج التقليدي للبنوك - القائمة على الفروع - ضغوطات متزايدة؛ من ناحية، ارتفعت التكاليف التشغيلية لهذه الفروع؛ سواء من إيجارات، ورواتب، وبنية تحتية متنوعة، ومن ناحية أخرى، التغيرات التي طرأت في سلوك العملاء بشكل جذري، خصوصاً مع انتشار الهواتف المحمولة، حيث أصبحت الخدمات المالية متاحة في أي وقت ومن أي مكان؛ حيث تشير تقارير صادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن التحول الرقمي في الخدمات المالية لم يعد خياراً، بل ضرورة مرتبطة بتوسيع الشمول المالي، وتقليل تكلفة الوصول إلى الخدمات.

وفي هذا السياق، لم يعد السؤال: كم عدد الفروع التي يمتلكها البنك؟ بل أصبح: كم عدد الطرق التي يصل بها البنك إلى العميل؟! والإجابة هنا ستوضح الفرق الحقيقي حتماً؛ ولكن قبل الإجابة سأذهب إلى ذكر تعريف

ولكي لا نطيل الفرضيات والتساؤلات ولندخل في صلب الموضوع؛ فعادة ما تشكي البنوك من قلة الأرباح السنوية المحققة من نتاج عملها، وتصرخ أيضاً من ارتفاع التكاليف التشغيلية لها سنة تلو أخرى، كما أن الشمول المالي يعد مطلباً بل ومعيّاراً لها في تحقيق كفاءتها، ورصد تقدمها وغيرها من الأسباب التي تمثل أزمة حقيقية للقطاع المصرفي التقليدي بشكل عام، ولمواجهة هذه الأزمة يجب على البنوك البحث عن وسائل وسبل جديدة لتحقيق ما تصبوا إليه في نفس الوقت والمكان، بل وبتكاليف مخفضة، وبمزايا بنكية أكثر إغراء... إلخ.

ما هي البنوك الديليفرري؟! بالطبع ليست تعاريف فقط!!

في البداية لم تعد العلاقة بين الإنسان والبنوك تقاس بالمكان بقدر ما تقاس بسهولة الوصول؛ وهذا هو عمود الأساس؛ فقبل عقود من الزمن، كانت البنوك (إدارة عامة أو فرع من فروعها) تمثل مركز الثقل في الحياة المالية؛ حيث يتخللها طوابير طويلة، ومعاملات ورقية، ودفاتر بنكية، وانتظار قد يمتد لساعات لإنجاز عملية بسيطة، ثم بدأ هذا المركز يتراجع تدريجياً مع ظهور أجهزة الصراف الآلي، تلتها الخدمات الإلكترونية، ثم التطبيقات الذكية، ولاحقاً مع التحول الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الذي بين يديك - عزيزنا القارئ الكريم، ولكن هذا التحول لم يكن مجرد

البنوك الديليفرى هي نموذج مصرفي يعتمد على انتقال الخدمات إلى العميل أينما كان، من خلال فرق ميدانية مدعومة بالتقنيات الرقمية

ما ناقشه في هذا المقال؛ بل خطوة متقدمة تتجاوز المراحل المصرفية المعروفة: (مرحلة الوكلاء المصرفيين وشبكات الصرافة مثل شبكات الوكلاء) التي اعتمدت عليها بعض البنوك لتقديم الحوالات والسداد والإيداع والسحب خارج الفروع؛ وهذا الأمر يقرب الخدمة من العميل، لكنه لا يجعل البنك نفسه ينتقل إلى العميل، ثم جاءت بعدها (مرحلة المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف)؛ والتي مكنت العميل من تنفيذ عمليات عديدة دون زيارة لفرع من فروع البنوك؛ ولكنها تعتمد على أن يقوم العميل باستخدام التطبيق أو التوجه إلى وكيل عند الحاجة، ثم (مرحلة الفروع أو العربات المتنقلة)؛ وغيرها من المراحل التي تسعى نحو نتيجة واحدة هي توفير الخدمات البنكية التي يطلبها العملاء.. ولكنها بالطبع لا تصل إلى مرتبة البنوك الديليفرى والتي تتواجد في الوقت والمكان والزمان الذي يريده العميل دونما انتظار ليوم آخر، أو لموعد بعينه.

أما دولياً؛ فأورد هنا ثلاثة نماذج لدول نجحت في كثير من هذا المفهوم؛ ففي (الهند)، توسعت البنوك الهندية في تقديم (الخدمات المنزلية - Doorstep Banking) لتشمل فتح الحسابات، والإيداع، والسحب، واستلام المستندات في منزل العميل، لكنها ظلت تقدم غالباً كخدمة إضافية وليست كنموذج مصرفي متكامل.

أما (البرازيل)، فقد أدى نموذج الوكلاء المصرفيين إلى تغطية شبه شاملة للبلديات بخدمات مالية أساسية، بعد أن كانت أجزاء واسعة خارج النظام المصرفي، وفي (كينيا)، فقد لعبت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول دوراً محورياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والنظام المالي، حيث أصبح الهاتف المحمول أداة أساسية لإجراء المدفوعات والتحويلات دون الحاجة إلى فرع مصرفي.

ومما ذكر؛ فإن هذه التجارب تكشف ليس نجاح نموذج واحد، بل حقيقة أوسع؛ تتمثل في أن الخدمات المصرفية بدأت تنفصل عن الجغرافيا التقليدية للفروع؛ وهذه التجارب مثلت، في جوهرها، انتقالاً أولياً لفكرة «تحرك الخدمة نحو العميل»، لكنها بقيت محدودة في نطاقها التشغيلي، ولم تتحول إلى نموذجاً مصرفياً شاملاً؛ وبالتالي ففي بلادنا (اليمن) ومع اندلاع الحرب الدائرة، فقد توقفت هذه المبادرات، إلى جانب العديد من محاولات التوسع المصرفي الميداني؛ ولكن ومع ذلك، فإن أهمية هذه التجربة لا تكمن في استمرارها، بل في كونها تشير إلى أن فكرة «الخدمة المتنقلة» ليست غريبة عن السياق اليمني، بل سبق اختبارها بشكل عملي، وأصبح لهذا المفهوم درجة من الفهم المجتمعي له.

لماذا لا يطبق هذا المصطلح الجديد؟

رغم تنوع النماذج السابقة؛ إلا أن المشهد الحالي يعاني من تجزؤ واضح؛ فالبنوك الرقمية تعمل بمعزل عن الوكلاء، والفروع المتنقلة تعمل كحلول مؤقتة، والخدمات المنزلية تظل محدودة النطاق؛ وبالتالي فإن النتيجة تتمثل في غياب إطار موحد يعيد تعريف البنك نفسه بوصفه منظومة خدمات متحركة، لا مجموعة قنوات منفصلة؛ وهذا ما يمكن تسميته بـ(الفراغ المفاهيمي) الذي يفتح الباب أمام إعادة التفكير في النموذج المصرفي الموحد بشكل عام ولكن من زوايا مختلفة، بل يستخدم شتى طرق التوصيل والتواصل التقليدية أو الإلكترونية مع مجتمع العملاء دونما حواجز أو موانع أو خلافهما.

فإذا ما كانت البنوك قد ألغت الحاجة إلى زيارة الفرع في كثير من المعاملات، وإذا كانت الصيرفة بالوكلاء قد قربت الخدمة من العميل، وإذا كانت الخدمات المنزلية قد أوصلت بعض الخدمات إلى باب المنزل؛ فإن «البنوك الديليفرى» تقترح دمج هذه العناصر في نموذج تشغيلي واحد يجعل انتقال البنك إلى العميل هو القاعدة التشغيلية، بينما يصبح الفرع مركزاً للدعم والعمليات، لا نقطة الخدمة الأساسية؛ أي أن هذا المفهوم يقوم على فرضية بسيطة لكنها جذرية؛ فالبنك لا يعرف بمكانه، بل بقدرته على

لهذا المفهوم أو المصطلح الجديد في عالم البنوك؛ وهو (Delivery Banking Model (DBM)، وتكون البنوك الديليفرى هي التسمية العربية لهذا النموذج، أما تعريفه؛ فهو «نموذج مصرفي يعتمد على انتقال الخدمات المصرفية إلى العميل أينما كان، من خلال فرق ميدانية مدعومة بالتقنيات الرقمية، بحيث تقدم معظم هذه الخدمات خارج الفروع التقليدية للبنوك، بما يعزز الشمول المالي، ويخفض التكاليف التشغيلية، ويحسن تجربة العميل»، أو هو «فلسفة مصرفية جديدة تقوم على انتقال الخدمات المصرفية إلى العميل في أي مكان، عبر الدمج بين الرقمنة واللوجستيات والفرق الميدانية، بما يقلل الاعتماد على الفروع التقليدية، ويجعل البنك خدمة متنقلة متواجدة حيثما يريدها العميل، لا مكاناً ثابتاً يبعد ربما عشرات أو مئات الكيلومترات». ومن خلال هذين التعريفين؛ فإن الإجابة تتمثل في بنوك لا تقوم فقط بإيصال الخدمات المصرفية سواء عبر الفروع التقليدية أو حتى عبر الخدمات الإلكترونية فحسب؛ بل أنها تتمثل في تواجد البنك حيثما يكون العميل؛ في الريف والحضر، في قمم الجبال، وعمق الصحاري، وأرخبيلات الجزر وغيرها؛ وهذا المعيار بالطبع سيحقق الشمول المالي بأصدق صورة، بل ويحقق رسالة وغاية وهدف كبير يتمثل في (العميل أولاً)؛ وبالتالي فليس على العميل أن يذهب إلى البنك، بل على البنك أن يصل إلى العميل.

العميل محور العمل.. من يذهب نحو الآخر؟!

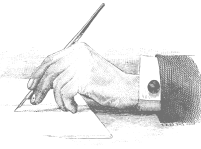
لم تكن الصناعة المصرفية يوماً ما ثابتة في شكلها؛ فمنذ نشأتها الأولى، وهي تتحرك بين ثلاثة مراكز ثقل: المكان والوسيط والتكنولوجيا؛ فالمكان يتمثل في الفرع البنكي، ثم أصبح الوسيط هو الصراف الآلي، ثم جاءت التكنولوجيا لتعيد جميعها تعريف العلاقة بين البنك والعميل بشكل كامل؛ ولكن التحول الأهم لم يكن في الأدوات فقط، بل في السؤال الذي بدأ يفرض نفسه تدريجياً؛ من يجب أن يتحرك نحو الآخر؟! البنك أم العميل؟! وللإجابة عليه، يجب أن نوضح بأن العديد من الخبراء والمختصين في الشأن المصرفي العالمي قد أجزموا بأن الصناعة المصرفية تظل في حركة نمو وتطور مستمر؛ فقد عرفنا طرق وأساليب في هذا المجال ربما اندثر بعضها، والبعض الآخر لا يزال يراوح في السياق؛ أي أنها بالمجمل تعد حلولاً متعددة لمشكلة واحدة؛ ألا وهي كيفية الوصول إلى العميل وإرضائه وتلبية متطلباته في ذات الوقت الذي يرغب.

واستجابة لهذا الأمر، ظهرت عدة نماذج مصرفية حاولت تقليص الاعتماد على الفروع التقليدية، دون أن تعيد تعريف البنك نفسه؛ وأبرزها: (الصيرفة بلا فروع - Branchless Banking)؛ حيث يتم تقديم الخدمات عبر قنوات رقمية فقط أو عبر شركاء خارجيين، ثم (الصيرفة عبر الوكلاء - Agent Banking)؛ وتتمثل في استخدام شبكة من الوكلاء المحليين لتقديم خدمات الإيداع والسحب والتحويل، ثم (الخدمات المصرفية عبر الهاتف - Mobile Banking)؛ والتي عملت على نقل الخدمات المصرفية إلى الهاتف المحمول، وجاءت بعدها (الخدمات المنزلية - Doorstep Banking)؛ وهي عبارة عن تقديم بعض الخدمات في موقع العميل، وآخرها (الفروع المتنقلة - Mobile Branches)؛ وهي عبارة عن وحدات مصرفية تتحرك إلى مناطق مختلفة لتقديم الخدمات البنكية... وبالطبع فرغم نجاح هذه النماذج في توسيع وصول العميل إلى الخدمات البنكية؛ إلا أنها حتماً بقيت تعمل بشكل منفصل، حيث يعالج كل نموذج جزءاً من المشكلة دون أن يعيد صياغة البنية الكاملة للنظام المصرفي.. وهذا ما نبحث عنه.

هل هناك تجارب سابقة وتحديداً في اليمن؟!

على ذكر التجارب؛ فمحلنا في بلادنا (اليمن) كانت هناك عدة تجارب نجحت في كثير من هذا الأمر؛ فمثلاً: «حرص بنك الكريمي في بدايات انطلاقته كشركة تحويلات في تسعينيات القرن الماضي؛ في إيصاله حوالات العملاء عبر الاتصال بهم، ومن ثم تطور الأمر حتى تسليمهم حوالاتهم إلى المنازل يد بيد».. كما «قام البنك التجاري اليمني بإطلاق خدمة (البنك المتنقل)؛ وهو عبارة عن شاحنات مصرفية متنقلة مزودة بصراف آلي، ومكتب خدمة عملاء ينتقل داخل المدن الرئيسية لتقديم الخدمات البنكية في مواقع مختلفة وفي أوقات بعينها»؛ وهاتين خطوتين متقدمتين لو استمرت، ولكنهما تظلان (الأولى شخص متنقل، والأخرى فرع متنقل)؛ أي أن الخطوتين لا تعدان وفق المفهوم بعاليه، وإنما جزء منه..

ولو نظرنا إيجاباً إلى هذا الأمر فإنه يعد تطوراً كبيراً يحاكي بعض



تشير التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية إلى أن التحول الرقمي في الخدمات المالية لم يعد خياراً، بل ضرورة مرتبطة بتوسيع الشمول المالي

من جهة أخرى؛ وبالطبع فهذه التجارب لم تكن ناجحة/ فاشلة بالقدر المعلوم، بل مثلت انفراجة أعقبها انتكاسة وانقطاعاً سريعاً بسبب الحرب الدائرة؛ وهذا ما يفتح الباب للنقاش والتساؤل: ماذا لو أعيد إحياؤها اليوم؛ ولكن بعد دمجها مع التطبيقات الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي والخدمات اللوجستية... وغيرها؟! حينها ستصبح اليمن من أوائل الدول في تطبيق هذا المفهوم، وسيصبح العمل البنكي في بلادنا هو الأسرع نمواً وتطوراً، وسيعود بالفائدة العظمى على البلد برمته.. وهذا ما نحلم به وسنسعى لتحقيقه.

ختاماً، وفي ضوء تطبيق هذا المفهوم؛ نتساءل حقيقة: هل نحن أمام تحول في المعنى الأصلي للبنوك؟ وفي معاني الخدمات المقدمة من قبلها؟! وهل ما زالت البنوك مؤسسات مكانية أم أصبحت خدمات تتحرك نحو العميل؟! والإجابة هنا ربما لا تكمن الثورة القادمة في التكنولوجيا المصرفية وحدها، بل في إعادة تعريف موقع البنك من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فينبغي أن تتطور النماذج الحالية بشكل متسارع، قد يكون المستقبل أقرب إلى منظومة مصرفية لا تزار بل تطلب وفي الوقت والمكان الذي يريده العميل؛ حيث تشير التقارير والتجارب الدولية إلى أن الصناعة المصرفية تتحرك تدريجياً نحو تقليص مركزية الفروع التقليدية التي تعد تكلفتها هي الأعلى عالمياً، والتوجه نحو اعتماد نموذج موحد سيؤدي لا محالة إلى خفض التكاليف التشغيلية إلى مستوى (30%) مما ينفق اليوم؛ وبالتالي لا يمكن قراءة مصطلح «البنوك الديليفرى» كبديل منفصل في العمل المصرفي، بل كإطار سياساتي وتجميعي يعيد تنظيم القنوات المصرفية حول مبدأ واحد: ألا وهو «انتقال الخدمة إلى العميل بدلاً من انتقال العميل إلى الخدمة».

وفي ظل هذا التحول، قد لا تكون المنافسة بين بنك تقليدي وبنك رقمي، بل بين نماذج مختلفة تسعى نحو «سرعة الوصول إلى العميل» لا في «وجود الفرع من عدمه»؛ أي أننا هنا لن نذهب للقول: بأن «البنوك الديليفرى هي مستقبل العمل البنكي في العالم بشكل أوحده»؛ بل أنها عبارة عن تجميع لعدة مكونات جديدة وإعادة تركيبها في إطار واحد تستشرف المستقبل ذاته وتكتشفه لا محالة، وكما لم يكن الهاتف الذكي أول جهاز يجمع الكاميرا والهاتف والإنترنت؛ ولكنه غير طريقة استخدامهما، فقد يكون مستقبل البنوك قائماً على دمج قنوات الخدمة المتنقلة والرقمية في نموذج جديد يجعل البنك أقرب إلى العميل من أي وقت مضى.

*صحافي وباحث اقتصادي

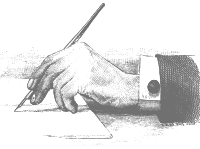
الوصول إلى العميل أينما كان؛ وفي هذا الإطار، لا يعود الفرع البنكي هو الوحدة الأساسية، بل تصبح الخدمة هي الوحدة المركزية، وتتحول البنية المصرفية إلى منظومة لوجستية رقمية ميدانية متكاملة، تعمل على نقل الخدمة إلى العميل عند الطلب وفي حينه؛ وسواء في منزله أو في مقر عمله أو غيرها، ولو تطور وتعمق أكثر لأمكنه من نقل الخدمة داخل البلد وخارجها.

وبالتأكيد فلا يتم ضمن هذا المفهوم، إلغاء الفروع البنكية بالكامل، بل أنها تتحول إلى مراكز تشغيل ودعم، وتنتقل الخدمة إلى ثلاث قنوات رئيسية، هي: قنوات رقمية لإدارة العمليات، وفرق ميدانية لتنفيذ الخدمات عند الطلب، وشبكة لوجستية لتوصيل البطاقات والمستندات وربما النقد أيضاً؛ وبهذا المعنى، يصبح البنك أقرب إلى منصة خدمات موزعة، وليس فقط مؤسسة مرتبطة بموقع جغرافي ثابت؛ وبالتالي سيتحقق العديد من المزايا لهذا النموذج أو المصطلح سواء الاقتصادية أو الإدارية أو غيرهما؛ فمن الناحية الاقتصادية، يطرح هذا النموذج عدة فوائد أبرزها: (خفض تكلفة التوسع الجغرافي مقارنة بإنشاء الفروع، وتحسين كفاءة الوصول إلى العملاء في المناطق منخفضة الكثافة المصرفية، وتقليل زمن تقديم الخدمة، ورفع معدلات الشمول المالي)، كما أن تقليص الاعتماد على البنية الثابتة قد يتيح للبنوك إعادة توزيع الموارد واستخدامها نحو التكنولوجيا، وإدارة المخاطر بدلاً من الاحتفاظ بالبنية العقارية، وغيرها.

أما المزايا الإدارية فتتمثل في كادر مدرب ومؤهل جيداً، يتولى عملية توصيل الخدمات المصرفية إلى طابقيها، ويحقق معدل انتشار كبير للبنوك، ومعدل وصول أكبر في خدمة عملائه، وبالتالي سيعمل على جذب الكثيرين نحو هذا البنك نفسه أكثر من غيره.

هل يكون اليمن بيئة اختبار ناجح لهذا المفهوم؟

بالطبع نعم؛ فاليمن تعد بيئة اختبار أكثر من كونها حالة هامشية؛ فنظراً إلى محدودية انتشار الفروع المصرفية فيه، وارتفاع الاعتماد على الحلول غير الرسمية، فإن البيئة اليمنية تمثل حالة نموذجية لاختبار هذا المفهوم إذا ما توفرت المتطلبات التنظيمية والتقنية؛ فإذا ما ذكرنا تجربتين السابقتين (لبنكي الكريمي والتجاري) المتنقلة، إلى جانب انتشار خدمات التحويلات وشبكات الصرافة، فإنها تشير إلى وجود بنية أولية يمكن البناء عليها، رغم التحديات الأمنية والتنظيمية واللوجستية التي أثرت على التطور أكثر في العمل المصرفي هذا من جهة، وعلى التطور في تطبيق هذا المفهوم



استراتيجيات التسويق في البنوك الإسلامية

“ في الأونة الأخيرة ظهرت خدمة أعمال مبتكرة جديدة لقطاع الاستثمار في الاقتصاد في السوق «التسويق الاستثماري» هدفها هو تزويد العملاء من هذا النوع من خدمات الأعمال بالمعرفة والمهارات والقدرات العلمية المتقدمة والمبتكرة والعملية في السوق في مجال الاستثمار، وأيضاً حول المنافسين ووسائل ضمان مكانة مستقرة في قطاع الاستثمار في الاقتصاد، ونتيجة لذلك سيتم تفعيل عملية الاستثمار، وظهور إمكانات إنتاجية تنافسية.

وبدلاً من ذلك، يجب عليها استخدام نماذج من قبيل (Hedonic) وهو نموذج يستخدم لتقييم الأصول الحقيقية، وخاصة فيما يتعلق بالعقارات، حيث يتم عرض الأصول على أنها تمثل مجموعة من الخصائص، وكل واحدة منها تعطي فائدة أو عدم مرونة للمستهلك، ويستخدم نموذج (Hedonic) نظراً لخصائصه (مثل حجم المسكن وعدد الغرف والموقع وعدد الحمامات وما إلى ذلك).

وتحتاج البنوك الإسلامية أيضاً إلى إنشاء آلية تسعير لمنتجاتها دون الاعتماد على سعر الفائدة. وقد أظهرت دراسات عديدة أن الناس على استعداد لشراء منتجات البنوك الإسلامية ولكن لديهم مخاوف خطيرة بشأن منهجية التسعير، وهذا ما يجعل نموذج (Hedonic) بديلاً يمكن أن يكون مفيداً للغاية ولكنه يتطلب مزيداً من البحث واختبار السوق لضمان قابلية تطبيقه.

استراتيجية الترويج

الترويج هو أحد السياسات التسويقية ذات التأثير المهم والتي تحسن من صورة المؤسسات المصرفية وتزيد من جاذبيتها وعلى الرغم مما حققته البنوك الإسلامية في مجال السياسات الترويجية إلا أن هذه البنوك لا زالت تحتاج لمزيد من العمل لتطوير سياساتها الترويجية، وتتضمن هذه الاستراتيجية أدوات متنوعة مثل: الإعلان والبيع والتسويق المباشر والتحويل الإلكتروني والعلاقات العامة وما إلى ذلك.

وتقوم البنوك الإسلامية عبر استراتيجية الترويج بتقديم مجموعة من الأنشطة التي تنقل مزايا المنتج أو الخدمة أو العلامة التجارية لإقناع العملاء المستهدفين بشرائه. حيث تعتبر هذه الاستراتيجية وسيلة لجذب وخلق الوعي بين الناس لشراء منتجات وخدمات البنوك الإسلامية. علاوة على ذلك، يعتبر الترويج أحد الوسائل المستخدمة لنشر وزيادة حصة هذه البنوك في السوق المالية من خلال زيادة منافستها ضد البنوك التقليدية في السوق.

ولأن صياغة أنشطة ترويجية جذابة تسهل اختراق السوق والتأثير في عقلية المستهلك وتعتبر سياسة ذات أبعاد تأثيرية قوية، لذلك على البنوك الإسلامية مضاعفة الجهد في تطوير سياساتها الترويجية لجذب المزيد من المستهلكين. وتلعب السياسات التسويقية دوراً بارزاً في نجاح البنوك وتحقق هذه السياسات زيادة في المبيعات وانتشاراً لمنتجات هذه البنوك وزيادة في توسعها وانتشارها، لذلك تحرص البنوك على تجديد وتحديث استراتيجياتها التسويقية بشكل دائم بما يتماشى مع رغبة عملائهم.

* عضو لجنة البناء التنموي - كاك بنك



نبيل علي العابد *

من خلال سياسات فعالة وسريعة. ولأن الخدمات المصرفية الإسلامية هي البديل للعمل المصرفي التقليدي حيث نجحت هذه المنظومة في تحقيق هذا الهدف من خلال توسع سوق المالية الإسلامية وانتشاره عبر دول العالم، تحتاج البنوك الإسلامية إلى تطوير مستمر لسياسة الابتكار الخاص بالمنتجات والخدمات المقدمة من هذه البنوك، ومن خلال التحديث المستمر للمنتجات والخدمات المصرفية يمكن للبنوك الإسلامية أن تحافظ على ميزتها التنافسية ضد البنوك التقليدية والأجنبية والتي تقدم تسهيلات مماثلة تتوافق مع أحكام الشريعة. يشار إلى أن استراتيجية تطوير منتجات البنوك الإسلامية تعتبر من أهم استراتيجيات التسويق وقد قطعت البنوك الإسلامية أشواطاً مهمة في سبيل تطوير هذه الاستراتيجية، إلا أن سرعة تغير السوق وشراسة المنافسة تحتم على البنوك العمل على المزيد من تطوير سياسات بناء المنتج.

استراتيجية التسعير

من أهم استراتيجيات التسويق التي تنتهجها البنوك الإسلامية، استراتيجية التسعير وهي أسلوب تسويقي فعال يمكن استخدامه من طرف البنوك لتحسين صورتها التنافسية وقوة صمودها في السوق.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن قدرة البنوك على رسم استراتيجية تسعير فعالة يعتبر مفتاح النجاح في سياساتها التسويقية، فقدرة البنوك على تقديم سياسة تسعير تنافسية للمنتجات والخدمات في السوق المالية يعتبر نجاحاً كبيراً. وفيما يتعلق بسياسة التسعير يقترح بعض خبراء المالية الإسلامية ألا تستخدم البنوك الإسلامية سعر الفائدة كميّار لتسعير منتجاتها.

وتعد استراتيجيات التسويق الاستثماري جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاستثمار العالمية، والتي تحدد وسائل وطرق الحصول على مزايا على المنافسين، وكذلك تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التسويق، وتهدف استراتيجيات التسويق الاستثماري بشكل أساسي إلى زيادة حصة السوق التي يمكن التحكم فيها بناء على استخدام العوامل الرئيسية لنشاط التسويق إنها نتيجة، من بين أمور أخرى عمليات التخطيط الاستراتيجي للأعمال والتي إلى جانب عمليات الاستثمار، تعمل كحركة تراكمية للاستثمارات من مختلف الأشكال والمستويات.

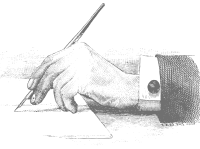
وتعد استراتيجيات التسويق من المجالات ذات الأهمية البالغة والتي يجب مراعاتها بعناية كبيرة من قبل راسمي السياسات في البنوك الإسلامية وتنبع هذه الأهمية من الحاجة الماسة إلى تحسين أداء البنوك الإسلامية وضمان نمو مستدام لهذه البنوك التي تواجه منافسة شرسة من البنوك التقليدية ذات الخبرة الطويلة في مجال العمل المصرفي.

ومع تصاعد المنافسة في القطاع المالي يتعين على البنوك الإسلامية تصميم استراتيجيات تسويق فعالة مع تقييم أداء عمل هذه البنوك وفهم الاحتياجات المتغيرة لعملائهم. ويعتمد نجاح أي استراتيجية تسويقية على مجموعة من العوامل أهمها: الأسلوب الإداري المتبع وتجربة المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها، ويمكن الحكم على نجاح أي مؤسسة مصرفية من خلال تتبع السياسات التسويقية المتبع من طرفها، وتسلط هذه المقالة الضوء على استراتيجيات التسويق في البنوك الإسلامية ودور هذه السياسات في نجاح تجربة هذه البنوك.

استراتيجية المنتج

تعتبر الصورة التي يرسمها البنك أو المؤسسة المالية لنفسها ذات أهمية كبيرة في التميز والمنافسة في السوق المالية، ويتم بناء صورة المؤسسة المصرفية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التسويقية من ضمنها، استراتيجية المنتج أو الخدمة، وتركز هذه الاستراتيجية على تحقيق رغبات العملاء من خلال بناء منتجات وإطلاق خدمات تتوفر فيها مميزات تحقق رضا العميل، فتجربة العملاء مع المنتج والخدمة تؤثر بشكل مباشر على موقفهم من البنك أو المؤسسة، ووفقاً لاستراتيجية المنتج يجب أن يكون العميل قادراً على ربط صورة محددة بنوع من المنتجات أو الخدمات التي تقودها المؤسسة المصرفية.

وهنا يتعين على صناع سياسات البنوك الإسلامية فهم طبيعة احتياجات ورغبات عملائهم والعمل على تحقيق هذه الاحتياجات



من غياب المرجعية النقدية الموحدة، مروراً باضطراب سوق الصرف، وانتهاءً بتراجع قدرة النظام المالي على أداء وظائفه التقليدية في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد.

منذ عقد من الزمن؛ وجدت البنوك اليمنية ومعها المودعون أنفسهم في بيئة عمل اقتصادية استثنائية؛ فقدت العديد من مقومات الاستقرار النقدي والمؤسسي؛ ابتداءً

البنوك اليمنية في زمن الانقسام.. شواهد الانقسام النقدي وآثاره على البنوك والعملاء والجمهور

تراجع فاعلية هذه السيادة .
- ارتفاع المخاطر أمام البنوك؛ لأن البنوك وجدت نفسها مطالبة بالتعامل مع بيئة تشغيلية معقدة تتطلب إدارة مخاطر متعددة :من مخاطر سيولة، وسعر الصرف، ومخاطر امتثال، وعلاقات مع البنوك المراسلة الخارجية.
- صعوبة إدارة السيولة وفق رؤية وطنية واحدة؛ نتيجة اختلاف المرجعيات والتعليمات.
- زيادة متطلبات الامتثال من البنوك المراسلة، فقد أدى الانقسام المؤسسي إلى زيادة المخاوف لدى بعض البنوك المراسلة الدولية، وأصبحت المصارف اليمنية بحاجة إلى إجراءات إضافية لإثبات سلامة العمليات والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



فهد قائد السلمي*

الشاهد الثاني: تعدد أسعار الصرف والطبعات النقدية .. عندما أصبح للريال اليمني أكثر من قيمة وشكل

لم يكن انقسام المرجعية النقدية مجرد اختلاف إداري بين مؤسستين؛ بل انعكس بصورة مباشرة على أهم وظائف العملة الوطنية، وهي وحدة قياس العملة التي يفترض أن تكون موحدة للعملة ووسيطاً مقبولاً للتبادل ومخزناً مستقراً للقيمة.

وتجلت أبرز مظاهر الأزمة النقدية اليمنية خلال السنوات الماضية في ظهور فروقات واسعة في قيمة الريال اليمني بين المناطق، إلى جانب اختلاف التعامل مع الإصدارات النقدية الجديدة والقديمة، الأمر الذي جعل العملة الواحدة تحمل واقتنوا اقتصاديين مختلفين.

والعملة التي يفترض أن تكون رمزا لوحدة السوق الوطنية أصبحت مرتبطة بمكان تداولها، وأصبح انتقال الأموال بين المناطق يعني الانتقال إلى بيئة نقدية مختلفة من حيث: القوة الشرائية، وسعر الصرف، وقبول الأوراق النقدية، وتكلفة التحويلات، كما أن اختلاف الطبعات والقيمة السوقية للعملة لا يمثل مشكلة سعر صرف فقط، بل يؤدي إلى تشوهات اقتصادية ومحاسبية ومصرفية واسعة، لأن جميع العقود والالتزامات المالية تصبح معرضة لإعادة التقييم وفق بيانات نقدية مختلفة. وترتب على كل ذلك :

- ارتفاع تكلفة التحويلات بين المناطق والفروع ؛ بسبب اختلاف قيمة الأوراق النقدية .
- ضعف إحدى الوظائف الأساسية للبنوك ؛

إلى عدن عام 2016 ، مع استمرار وجود إدارة نقدية أخرى في صنعاء.

ومنذ ذلك الوقت؛ لم يعد الاقتصاد اليمني يعمل ضمن إطار نقدي موحد؛ بل أصبح يتحرك داخل بيئة متعددة المرجعيات؛ تختلف فيها السياسات النقدية، وآليات إدارة السيولة، وإجراءات الرقابة المصرفية، وأدوات التدخل في سوق الصرف.

هذا الواقع لا يتسجم مع المعايير الدولية، ومنها مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية؛ التي تؤكد على أن استقرار القطاع المالي يتطلب وضوح المرجعية الرقابية والنقدية؛ لأن المصارف تحتاج إلى قواعد مستقرة حتى تتمكن من التخطيط والعمل بكفاءة.

وحيث تشير تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن ضعف المؤسسات والانقسام الاقتصادي يمثلان عائقاً أمام تعافي القطاع المالي في الدول المتأثرة بالنزاعات وبالنظر إلى الانقسام النقدي في اليمن.

فقد ترتب عن ذلك:

- فقدان وحدة السياسة النقدية؛ حيث أصبحت أدوات إدارة النقد والسيولة وسعر الصرف موزعة بين مراكز قرار مختلفة؛ مما أضعف قدرة السياسة النقدية على أداء وظائفها التقليدية.
- تراجع فاعلية السيادة النقدية؛ لأن العملة تمثل أحد مظاهر السيادة الاقتصادية للدولة، وعندما تختلف قواعد تداولها وقيمتها بين مناطق الدولة الواحدة ؛ فإن ذلك يؤدي إلى

لم تكن البنوك اليمنية، كما لم يكن جمهور المودعين؛ طرفاً في الصراع السياسي؛ لكنهم كانوا أكثر من دفع الثمن، وتحملوا تبعاته الاقتصادية والمالية حين أصبحت المصارف شاهداً على تشطي الدولة، وتعدد أسعار الصرف، ومعاناة المودعين، وتراجع الثقة بها.
فقد مثلت العملة المنقسمة، والحساب المصرفي المقيد، والورقة النقدية المتهالكة، وفارق سعر الصرف؛ صوراً مختلفة تعكس معاناة متعددة على المصارف والعملاء والجمهور، وشاهدًا على تشطي الدولة، وتراجع الثقة..

فالعملة التي يفترض أن تكون رمزا لوحدة السوق؛ أصبحت مرتبطة بمكان تداولها، والحساب المصرفي الذي يفترض أن يكون ملاذاً آمناً للمدخرات؛ أصبح لدى كثير من العملاء مصدراً للقلق والانتظار والحسرة والمعاناة، والورقة النقدية التي ينظر لها في الاقتصادات المستقرة كمعدن ثقة بين المجتمع والمؤسسة التي تقف خلفها لأن هناك مؤسسة قادرة على حماية قيمتها وضمان تداولها؛ أصبحت تحمل قصة انقسام تجاوز حدود الاقتصاد ليصل إلى تفاصيل الحياة اليومية.

لقد تحولت أزمة الريال اليمني؛ من أزمة سعر صرف؛ إلى أزمة ذات أبعاد متعددة، وامتدت من مؤسسات القرار النقدي إلى البنوك، ثم إلى التجار والمواطنين وحساباتهم ومدخراتهم. ومن هنا فإن قراءة وضع البنوك اليمنية بمنهجية علمية؛ لا يمكن أن تتم من خلال مؤشرات مالية منفردة فقط؛ بل من خلال فهم البيئة المؤسسية والنقدية التي تعمل داخلها. نستعرض في هذا المقال التحليلي أبرز شواهد الانقسام النقدي وآثاره على البنوك والعملاء والجمهور؛ من خلال أربعة شواهد رئيسية:

الشاهد الأول: انقسام المرجعية النقدية .. عندما فقد الاقتصاد بوصلته الموحدة

قبل الأزمة؛ كان البنك المركزي اليمني يمثل المرجعية الموحدة لإدارة السياسة النقدية، والإشراف على المصارف، وإصدار العملة، وإدارة الاحتياطيات الأجنبية، ووضع الأطر التنظيمية التي تحكم عمل البنوك .

لكن التحولات السياسية والعسكرية منذ عام 2015 أدت إلى انقسام مؤسسي انعكس على البنك المركزي؛ خصوصاً بعد انتقال إدارة البنك المركزي

●● قراءة وضع البنوك اليمنية بمنهجية علمية؛ لا يمكن أن تتم من خلال مؤشرات مالية منفردة فقط؛ بل من خلال فهم البيئة المؤسسية والنقدية التي تعمل فيها

●● لم يعد الاقتصاد اليمني يعمل ضمن إطار نقدي موحد، بل أصبح يتحرك داخل بيئة متعددة المرجعيات تختلف فيها السياسات النقدية وآليات إدارة السيولة

تتم من خلال إجراءات جزئية أو معالجات فردية أو حلول مؤقتة؛ بل تحتاج إلى مسار مؤسسي متكامل يعيد بناء الثقة ويستعيد وظائف النظام المالي.

وأهم هذه المسارات؛ تتمثل بالتالي:

- 1- إعادة بناء مرجعية نقدية موحدة؛ فتوحيد القرار النقدي يمثل الأساس لأي إصلاح، لأنه يضع حدا لتضارب السياسات والتعليمات.
- 2- معالجة ملف العملة والسيولة؛ يجب وضع آلية مهنية لإدارة دورة النقد، واستبدال الأوراق التالفة، وتنظيم حركة النقد بين المناطق، وضمان توفر السيولة اللازمة للتعاملات اليومية، وتطوير آليات مراقبة السيولة.
- 3- حماية حقوق المودعين وإعادة الثقة بالقطاع المصرفي من خلال معالجة القيود على السيولة وضمان قدرة العملاء على الوصول إلى مدخراتهم يمثلان حجر الأساس لاستعادة الثقة.
- 4- دعم تحول البنوك إلى مؤسسات تموية حيث ينبغي ألا يبقى دور المصارف محصوراً في إدارة الأزمة؛ بل يجب أن تعود إلى تمويل التجارة والاستثمار والمشاريع الإنتاجية.
- 5- الاستمرار في تطوير الخدمات المصرفية الرقمية؛ فتقليل الاعتماد على النقد الورقي عبر أنظمة الدفع الحديثة يمكن أن يخفف جزءاً من أزمة السيولة.

خاتمة

- إذا نجحت عملية إصلاح النظام النقدي والمصرفي؛ فإن البنوك اليمنية يمكن أن تنتقل من مرحلة التدهور إلى مرحلة التعافي، ومن سياسات البقاء إلى سياسات التنمية.
- ذاكرة انقسام الريال اليمني اليوم لا تحكي فقط قصة اقتصاد متعثر؛ بل تحكي قصة مؤسسات انقسمت، وثقة تراجعت، ومجتمع وجد نفسه يتعامل مع آثار أزمة أكبر من قدرته على التحكم بها.
- استعادة عافية الاقتصاد اليمني لن تبدأ من طباعة المزيد من الأوراق النقدية فقط، بل من إعادة بناء المعنى الذي يجعل لهذه الأوراق قيمة؛ أي بناء الثقة بالمؤسسات، ووحدة القرار النقدي، وقدرة المواطن على الاطمئنان إلى أن ماله اليوم سيظل مالا غداً.
- مستقبل البنوك اليمنية لن تحدده كمية السيولة وحدها، بل حجم الثقة التي تستطيع استعادتها، وقدرتها على العودة لتكون جسراً بين مدخرات الناس ومستقبل الاقتصاد.
- قد تحمل العملة آثار الانقسام؛ لكنها تستطيع أيضاً أن تحمل بداية التعافي عندما تستعيد المؤسسات وحدتها، ويستعيد المواطن ثقته بأن النظام المالي يعمل من أجله لا بعيداً عنه.

* كاتب وباحث متخصص في النظم المالية والمصرفية

-زيادة الاعتماد على النقد خارج النظام المصرفي .

وقد ترتب على ذلك :

- تحول مشكلة السيولة إلى أزمة ثقة، وأصبح العميل لا يميز بين «بنك لديه مشكلة سيولة» و«بنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته» .
- تراجع قدرة البنوك على منح التمويل أو الحفاظ على رصيد التمويل السابق؛ حيث صار التركيز على إدارة السيولة وتغطية المصروفات بدل التمويل والائتمان.
- ارتفاع تكلفة التشغيل وإدارة النقد؛ فشحة السيولة تزيد من كلفة نقل الأموال والتأمين عليها .

-عدم قدرة العميل على التمييز بين تعثر السيولة المؤقت لدى المصرف وبين فقدان القدرة على الوفاء؛ وهذا يعد أحد أخطر آثار الأزمة لأنه يؤدي إلى سلوك دفاعي جماعي يتمثل في زيادة السحوبات وتقليل الإيداعات .

الشاهد الرابع: أزمة الثقة .. عندما أصبح المصرف يدفع تكلفة الانقسام

الثقة هي رأس المال الحقيقي لأي نظام مصرفي فالبنك قد يمتلك الأنظمة والفروع والكوادر، لكنه لا يستطيع أداء دوره الاقتصادي إذا فقد المجتمع ثقته بقدرته على حماية المدخرات وإتاحتها عند الحاجة.

والمودع يضع أمواله في البنك لأنه يفترض وجود ثلاثة عناصر أساسية :

- قدرة البنك على حفظ أمواله.
- إمكانية الوصول إليها عند الحاجة.
- المحافظة على قيمتها الاقتصادية.

وعندما يختل أحد هذه العناصر أو كلها، تبدأ العلاقة بين المجتمع والجهاز المصرفي في التراجع.

وفي الحالة اليمنية؛ لم تكن أزمة الثقة نتيجة عامل منفرد؛ بل جاءت نتيجة تراكمات متداخلة شملت : الانقسام النقدي والمؤسسي، وصعوبة الوصول إلى السيولة، والقيود على حركة الأموال، وضعف القدرة على التنبؤ بالقيمة المستقبلية للنقد، وانتشار المخاوف حول مستقبل المدخرات.

وترتب على ذلك:

- زيادة عمليات السحب من الحسابات.
- تراجع نمو الودائع الجديدة.
- انخفاض الإقبال على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.
- تفضيل الاحتفاظ بالنقد خارج النظام المصرفي.
- تراجع استخدام بعض الأدوات المصرفية التقليدية.

التوصيات..

مسارات استعادة التوازن النقدي والمصرفي
إن معالجة آثار الانقسام النقدي لا يمكن أن

وهي تسهيل انتقال الأموال بأمان وكفاءة داخل الاقتصاد.

- تراجع القدرة التنافسية للبنوك أمام شركات الصرافة؛ التي أصبحت تؤدي جزءاً من الوظائف التي كانت تاريخياً مرتبطة بالبنوك، المتميزة عن غيرها بقدرتها على توفير بيئة أكثر أماناً وتنظيماً لحركة الأموال في مجال التحويلات المحلية والخارجية.

- تشوه القوائم المالية للبنوك؛ لأن القيمة الدفترية « المحاسبية » لا تساوي القيمة الاقتصادية للنقد عند توحيد عملة العرض مع استمرار اختلاف عملة القياس؛ السياسة التي يتبعها البنك المركزي ولا يزال منذ بداية الأزمة في مخالفة محاسبية للمعيار الدولي IAS 21 الخاص بمعالجة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

- عدم العدالة النقدية؛ من أخطر آثار الانقسام النقدي أن وحدة الحساب الاسمية لم تعد تعني بالضرورة وحدة القيمة الاقتصادية، فالعميل الذي كان لديه وديعة قبل الأزمة لدى فرع بنك يقع في إطار مركزي عدن لا تساوي سوى ثلث وديعته التي ربطها بنفس الفترة وبنفس المبلغ لدى فرع لنفس البنك يقع في إطار مركزي صنعاء.

- ارتفاع مخاطر السيولة؛ لأن المخاطر لا ترتبط فقط بالرقم الحاسبي؛ بل بجودة وقابلية الأصل للتحويل إلى نقد عند الحاجة .

- زيادة تكلفة التجارة الداخلية؛ نتيجة ارتفاع عمولة التحويل وفوارق سعر الصرف.

شحة السيولة .. عندما أصبح نقص النقد أزمة ومعاناة يومية للعملاء

تعد السيولة بمثابة الدورة الدموية لأي اقتصاد؛ فهي التي تسمح باستمرار عمليات الدفع، وتمويل التجارة، وسداد الالتزامات، والحفاظ على الثقة بين الأطراف الاقتصادية؛ وعندما تتباطأ حركة النقد أو يتركز في قنوات محدودة، فإن التأثير لا يقتصر على البنوك فقط، بل يمتد إلى جميع مكونات الاقتصاد.

وفي اليمن؛ تراكمت عوامل عدة أدت إلى أزمة السيولة؛ أبرزها:

-عجز الدولة عن القيام بواجباتها المعيشية والتنموية؛ رغم استمرار دورها في التحصيل والجبائية .

-ضعف حركة النقد بين المناطق؛ وتركزه في فئات محدودة .

-تراجع النشاط الاقتصادي، وتراجع الحوالات والمنح الدولية والإقليمية.

-نقص التعويض لفئات النقود التالفة

-تجميد أرصدة البنوك، وتعطل دورة الأموال داخل الجهاز المصرفي.

-فقدان الشيك المصرفي لقيمه المصرفية.



أصبح التحول الرقمي
في نشاط التدقيق الداخلي
ضرورة استراتيجية للبنوك
في البيئة اليمنية

التدقيق الداخلي الرقمي في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر

يشهد القطاع المالي العالمي تحولاً متسارعاً بفعل الثورة الرقمية، وأصبحت المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة المصرفية الأساسية، والخدمات الإلكترونية، والقنوات الرقمية، والمحافظ الإلكترونية وعمليات الدفع عبر الموبايل مما جعل حجم العمليات التي تتم بصورة آلية من خلال الربط مع الوكلاء وأيضاً التكامل في الأنظمة المستخدمة في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر كبيراً جداً مما أوجب على هذه المصارف تحليل البيانات في تنفيذ عملياتها. وقد انعكس هذا التحول بصورة مباشرة على وظيفة التدقيق الداخلي، التي لم يعد دورها يقتصر على تقييم الضوابط التقليدية، بل أيضاً مواكبة البيئة الرقمية وتقديم تأكيدات أكثر سرعة ودقة حول كفاءة إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

بالكامل، ابتداءً من إعداد الخطة السنوية، وتقييم المخاطر، وتوزيع المهام، وإدارة أوراق العمل، وانتهاءً بمتابعة تنفيذ التوصيات وإعداد التقارير النهائية للإدارة العليا ولجان المراجعة. وتختلف أتمتة نشاط التدقيق عن أتمتة العمليات التشغيلية داخل المصرف، إذ تركز الأولى على تحسين كفاءة إدارة وظيفة التدقيق ذاتها، بينما تستهدف الثانية تحسين العمليات التشغيلية للمؤسسة.

وتوفر منصات إدارة التدقيق الحديثة بيئة عمل متكاملة تسمح بإدارة جميع مهام التدقيق إلكترونياً، وربطها بمستويات المخاطر، وربط نتائج المهمات بخطة التدقيق السنوية، مع توفير مؤشرات أداء لحظية حول مستوى الإنجاز،

التخطيط والتنفيذ والمتابعة وإعداد التقارير. وهنا تبرز أهمية التأكد أن التحول الرقمي في التدقيق الداخلي لا يعني استخدام برامج إلكترونية لإدارة ملفات التدقيق فقط، وإنما يمثل إعادة تصميم شاملة منهجية إدارة نشاط التدقيق، بحيث تعتمد جميع مراحل دورة التدقيق على البيانات والتقنيات الرقمية، وتصبح القرارات مبنية على التحليل المستمر للمخاطر والمؤشرات التشغيلية، بما يتوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي.

أتمتة إدارة نشاط التدقيق الداخلي
يقصد بأتمتة نشاط التدقيق الداخلي استخدام الأنظمة والمنصات الرقمية لإدارة دورة التدقيق



أمين ياسين*

في البيئة اليمنية، تزداد أهمية هذا التحول في ظل التحديات التشغيلية والاقتصادية، وارتفاع مستويات المخاطر، حيث نجد تنامي الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ العمليات المصرفية والتمويلية. ومن هنا، أصبح التحول الرقمي في نشاط التدقيق الداخلي ضرورة استراتيجية، وليس مجرد تحديث تقني، خصوصاً عندما يقترن بأتمتة أعمال إدارة نشاط التدقيق الداخلي نفسها، بما يحقق كفاءة أعلى في

ونسبة تنفيذ التوصيات، والوقت المستغرق لكل مهمة، ومستوى تغطية المخاطر. وبذلك تتحول إدارة التدقيق الداخلي من إدارة تعتمد على الملفات الورقية والجداول التقليدية إلى إدارة رقمية تعتمد على البيانات في اتخاذ القرار.

التحول الرقمي في منهجية التدقيق الداخلي

يرتبط نجاح أتمتة نشاط التدقيق الداخلي بقدرة الإدارة على تبني مفهوم التحول الرقمي بصورة أشمل، حيث لم يعد التدقيق يعتمد على مراجعة عينات محدودة من العمليات، وإنما أصبح يعتمد على تحليل البيانات الكاملة واستخدام التقنيات الذكية في تقييم المخاطر واكتشاف الانحرافات.

ويشمل هذا التحول تطوير جميع مراحل عملية التدقيق، ومنها:

- التخطيط المبني على تحليل البيانات ومؤشرات المخاطر.
- تنفيذ الاختبارات باستخدام أدوات التحليل الآلي.
- توثيق الأدلة إلكترونياً.
- إصدار التقارير بصورة تفاعلية.
- متابعة تنفيذ التوصيات من خلال منصات رقمية.

- مراقبة مؤشرات المخاطر بصورة مستمرة. ويؤدي هذا التكامل بين الأتمتة والتحول الرقمي إلى رفع كفاءة إدارة نشاط التدقيق وتحسين جودة المخرجات المهنية.

دور الذكاء الاصطناعي في التحول الرقمي للتدقيق الداخلي

يشكل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وأتمتة العمليات الآلية الركائز الأساسية للتدقيق الداخلي الرقمي حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة واكتشاف الأنماط غير الطبيعية، وتصنيف العمليات حسب درجة المخاطر، ودعم المدقق في مراجعة العقود والوثائق وإعداد ملخصات أولية للتقارير، الأمر الذي يرفع جودة التقييم دون أن يحل محل الحكم المهني للمدقق.

أما تحليل البيانات الضخمة فيوفر إمكانية فحص جميع العمليات المالية بدلاً من الاكتفاء بالعينات التقليدية، مما يزيد من احتمالية اكتشاف الأخطاء والاحتيال والانحرافات التشغيلية، ويمنح الإدارة صورة أكثر دقة عن مستوى المخاطر الفعلية.

وتسهل تقنيات أتمتة العمليات الآلية في تنفيذ المهام المتكررة مثل استخراج البيانات، وتجميع الأدلة، ومطابقة الحسابات، وإعداد أوراق العمل، وإرسال التنبيهات، وتحديث سجلات متابعة التوصيات بصورة تلقائية، وهو ما يقلل الوقت والجهد ويخفض احتمالية الخطأ البشري.

أثر الأتمتة في تطوير إدارة نشاط التدقيق

يمثل دمج الأتمتة في إدارة نشاط التدقيق نقلة نوعية في أداء إدارات التدقيق الداخلي داخل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر. فعلى مستوى التخطيط، تتيح الأنظمة الرقمية تحديث تقييم المخاطر بصورة مستمرة وربطها بالخطوة السنوية، مما يسمح بإعادة ترتيب

أولويات المهمات عند ظهور مخاطر جديدة. وعلى مستوى التنفيذ، تختصر أدوات التحليل الرقمي ساعات طويلة من العمل اليدوي، وتساعد فرق التدقيق على تغطية عدد أكبر من العمليات والأنشطة خلال الفترة نفسها.

أما في مرحلة إعداد التقارير، فيتم إصدار تقارير قياسية تهتم بعرض النتائج بصورة تفاعلية، مع إمكانية قياس مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة التدقيق، مثل معدل إنجاز المهام، ونسبة تنفيذ التوصيات، ومتوسط زمن إغلاق الملاحظات، ومستوى العمل بالتوصيات ومستوى تغطية المخاطر.

كما تساهم الأتمتة في تحسين جودة برنامج ضمان وتحسين الجودة من خلال الاحتفاظ بكامل أدلة التدقيق، وتوثيق إجراءات المراجعة، وتسهيل عمليات التقييم الداخلي والخارجي وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

التدقيق المستمر كأحد

مخرجات التحول الرقمي

من أهم نتائج التحول الرقمي إمكانية الانتقال من التدقيق الدوري إلى التدقيق المستمر، حيث تتم مراقبة العمليات والضوابط بصورة لحظية اعتماداً على قواعد آلية لاكتشاف الانحرافات.

ويتيح هذا النموذج اكتشاف المخاطر فور حدوثها، وإرسال تنبيهات مباشرة إلى إدارة التدقيق أو الإدارة التنفيذية، مما يقلل من حجم الخسائر المحتملة ويرفع فعالية الرقابة الاستباقية.

وفي المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، يمكن تطبيق التدقيق المستمر على مجالات مثل منح التمويل، وإدارة السيولة، والحوالات السريعة والعمليات الإلكترونية، والالتزام بحدود الصلاحيات، وجودة المحفظة التمويلية، ومراقبة العمليات غير الاعتيادية.

خصوصية البيئة اليمنية والتحديات

تواجه البنوك اليمنية تحديات خاصة عند محاولة تنفيذ التحول الرقمي في التدقيق منها:

- موارد تقنية محدودة: معظم البنوك تعمل بنظام مصرفية جزئية وأجهزة كمبيوتر ذات قدرات ليست كبيرة، وسرعات إنترنت منخفضة. قد يعوق ذلك نشر أدوات سحابية أو قواعد بيانات ضخمة.

- الكفاءات المتخصصة: نقص المدربين والمتخصصين في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي محلياً، وهنا يلزم استثمار في التدريب أو التعاقد مع خبراء خارجيين.

- المخاطر السيبرانية: الأمن السيبراني في اليمن ضعيف نتيجة نقص الوعي والتقنيات، ما يهدد بيانات العملاء الحساسة. تطبيق التدقيق الرقمي يتطلب بنية أمان مشددة (جدران نارية، تشفير).

- استقرار النظام المصرفي: الانقسام المالي (وجود مصرفين مركزيين)، وتأثير الحرب على الاستقرار، جعل من الصعب استمرارية المشاريع التقنية.

- البنية التحتية: ضعف البنية الكهربائية في البلاد وغياب دعم مستمر للشبكات يزيد من صعوبة تشغيل أنظمة التدقيق الرقمي دون انقطاع.

خارطة طريق لنجاح التحول الرقمي

للتدقيق في بيئة العمل اليمنية

لضمان انتقال سلس وفعال نحو التدقيق الرقمي في المؤسسات المالية اليمنية، يجب التركيز على الركائز التالية:

1. الاستثمار في رأس المال البشري: التكنولوجيا وحدها لا تكفي؛ يجب تأهيل المدققين الداخليين وتطوير مهاراتهم للحصول على شهادات مهنية ومهارات متقدمة في تحليل البيانات وتقييم مخاطر أمن المعلومات.

2. التدرج في التطبيق: نظراً لتحديات البنية التحتية وضعف شبكات الإنترنت في بعض المناطق، ينصح بالبدء بأتمتة المهام ذات المخاطر العالية (التحويلات - العمليات الإلكترونية) كإثبات جدو، ثم التوسع تدريجياً.

3. تحديث ميثاق وأدلة التدقيق الداخلي: لتشمل المنهجيات الرقمية، وتحديد صلاحيات وصول إدارات التدقيق إلى قواعد البيانات المركزية بصلاحيات «القراءة فقط» (Read-only) وبشكل مباشر.

4. أمن وحماية البيانات: في ظل تزايد الهجمات السيبرانية، يجب أن يترافق التحول الرقمي للتدقيق مع بروتوكولات صارمة لحماية بيانات العملاء والمؤسسة من أي تسريب أو اختراق.

الخاتمة

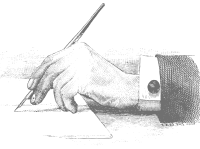
وتبقى الخلاصة هي أن مستقبل التدقيق الداخلي في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لا يقاس بعدد المهام المنجزة أو حجم أوراق العمل، وإنما بقدرة على توظيف البيانات والتقنيات الرقمية لتقديم تأكيدات أكثر دقة وفي الوقت المناسب، وتوفير رؤى استشرافية تدعم اتخاذ القرار.

ويمثل الربط بين أتمتة إدارة نشاط التدقيق والتحول الرقمي في التدقيق الداخلي خطوة أساسية للانتقال من وظيفة رقابية تقليدية إلى وظيفة استراتيجية تعتمد على التحليل المستمر للمخاطر وإنتاج المعرفة.

ويتوافق هذا التوجه مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، التي تؤكد ضرورة أن يستخدم نشاط التدقيق الداخلي منهجيات وتقنيات مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية، وأن يحافظ على الكفاءة المهنية من خلال التطوير المستمر للمعارف والمهارات التقنية.

وبالنسبة للمؤسسات المالية اليمنية، فإن الاستثمار في التحول الرقمي لإدارة نشاط التدقيق الداخلي لم يعد خياراً لتحسين الكفاءة التشغيلية فحسب، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز الحوكمة، ورفع جودة الرقابة، وزيادة قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر المتسارعة في بيئة مالية تتجه بثبات نحو الرقمنة.

*رئيس قسم تدقيق الشركات التابعة - بنك التضامن



يستند هذا المقال بشكل كامل إلى تحليل معمق لواحد من أهم التقارير التقنية الصادرة في المشهد التكنولوجي العالمي الحديث، وهو تقرير «بطاقة نظام Claude Mythos Preview» الصادر عن شركة Anthropic الرائدة في أبحاث الذكاء الاصطناعي في السابع من أبريل عام 2026، وتكمن الأهمية الدولية والعالمية لهذا التقرير في كونه أول وثيقة رسمية تتناول تقييم أداء ومخاطر ما يعرف بـ «النماذج الحدودية» (Frontier AI Models) تحت إطار النسخة الثالثة والأحدث من «سياسة التدرج المسؤول» (RSP v3.0)، مما يجعله المرجع الأساسي للبنوك وللمؤسسات المالية التي تسعى لفهم تأثير الذكاء الاصطناعي المتقدم على استقرار الأنظمة العالمية.

أ. أسامة محمد الشوخي*

مستقبل الصيرفة الرقمية

غير مسبقة تتمثل في الاكتشاف المستقل للثغرات «الصفريّة» (Zero-day vulnerabilities) - يشير مصطلح «اليوم الصفر» (Zero-day) في السياق التقني والأمني الوارد في التقرير إلى الثغرات الأمنية التي لم تكن معروفة مسبقاً للمطورين أو للجهات المسؤولة عن النظام، وبالتالي لا توجد لها أي «رقعة إصلاح» (Patch) أو دفاعات برمجية جاهزة لحظة اكتشافها. وسميت بـ «اليوم الصفر» لأن المطورين لديهم «صفر يوم» من الوقت لمعالجتها قبل أن يتمكن المهاجمون من استغلالها - مما دفع شركة Anthropic لإشراك «منظمات حكومية دولية» في عملية التقييم، ليصبح التقرير بذلك «خارطة طريق» للدفاع السيبراني العالمي وحماية البنية التحتية المصرفية والمالية.

بهذه العناصر، لم يعد التقرير مجرد وثيقة تقنية، بل أصبح أداة حوكمة دولية تسترشد بها البنوك المركزية والمؤسسات المالية لتقييم مدى أمان دمج الذكاء الاصطناعي «الحدودي» في عملياتها الحساسة.

القفزة النوعية: من أدوات المساعدة التقليدية إلى أنظمة التفكير المعقد والبرمجة المستقلة

يمثل نموذج (Claude Mythos Preview) «قفزة مذهلة» (Striking leap) في مستويات الأداء التقني مقارنة بأقوى النماذج السابقة، وتتجلى هذه القفزة في الانتقال الجذري من دور «أدوات المساعدة التقليدية» إلى أنظمة تمتلك قدرات استثنائية في مجالات التفكير المنطقي، وهندسة البرمجيات، والبحث العلمي، تتجاوز بشكل جوهري أي نموذج ذكاء اصطناعي سابق. ولا تقتصر هذه القدرات على الاستجابة للأوامر البسيطة، بل تمتد لتشمل البرمجة المستقلة والقدرة على اكتشاف ثغرات أمنية معقدة («اليوم الصفر») في أنظمة التشغيل والمتصفحات بشكل تلقائي تماماً، هذا التحول يضع أمام القطاع المصرفي تقنية لم تعد مجرد «محرك ردود»، بل نظاماً يتصرف كـ «مهندس خبير» (Senior Engineer) و «شريك تفكير» قادر على مراجعة الأكواد وحل المعضلات التقنية المعقدة باستقلالية وكفاءة تتفوق على الخبراء البشريين في مهام محددة.

لا يعتبر هذا التقرير مجرد مراجعة تقنية دورية، بل هو بمثابة خارطة طريق استراتيجية توضح كيف يمكن للأنظمة الأكثر تقدماً في تاريخ الذكاء الاصطناعي أن تؤثر على أمن واستقرار البنية التحتية البرمجية للعالم، ويوثق التقرير ما يصفه بـ «القفزة المذهلة» في القدرات المعرفية لنموذج (Claude Mythos Preview) مقارنة بكل الأجيال السابقة، خاصة في مجالات التفكير المعقد والبرمجة، حيث انتقل الذكاء الاصطناعي من كونه أداة مساعدة بسيطة إلى نظام يمتلك قدرات استثنائية قادرة على العثور على الثغرات الأمنية وإصلاحها بشكل مستقل، وهو ما يفتح آفاقاً غير مسبقة لتطوير معايير الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، ومن هذا المنطلق، نناقش كيف ستعكس نتائج هذا التقرير «الحدودي» على مستقبل الصيرفة الرقمية، لتعزيز الثقة والوصول إلى شمول مالي حقيقي يستند إلى تقنيات تتسم بالدقة والتعاطف والالتزام الأخلاقي الصارم بمواجهة المخاطر التي قد تهدد الأنظمة المصرفية والمالية بأضرار تتجاوز مليارات الدولار مستقبلاً.

الأهمية الدولية: لماذا يعتبر هذا التقرير الوثيقة الأهم لتقييم «النماذج الحدودية» عالمياً؟

تكتسب هذه الوثيقة تقيماً دولياً استثنائياً يجعلها المرجع الأول عالمياً لتقييم «النماذج الحدودية» (Frontier Models) بناءً على ثلاثة أسباب جوهريّة:

1. السبق في الامتثال للمعايير الحديثة: يعد هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي ينشر تحت إطار النسخة الثالثة والأحدث من «سياسة التدرج المسؤول» (RSP v3.0) المعتمدة في فبراير 2026، مما يجعله المعيار التقني والرقابي الجديد الذي تتبعه كبرى شركات التكنولوجيا عالمياً لضمان سلامة الأنظمة الذكية.
2. تعريف المخاطر المالية والسياسية: لأول مرة، يضع التقرير تعريفاً دولياً صارماً لـ «المخاطر الكارثية أو السيستمية» (Catastrophic or Systemic Risk)، وربطها بالتهديدات التي قد تؤدي إلى «زعزعة استقرار الأنظمة العالمية» أو التسبب في «أضرار مالية تتجاوز مليارات الدولارات» وهو ما يمس بشكل مباشر استقرار القطاع المصرفي العالمي ككل.
3. مرجعية للتعاون الأمني الدولي: يوثق التقرير قدرة تقنية «الحدودية»

فك الشفرة.. ما هي «النماذج الحدودية» وكيف ستغير وجه البنوك؟

• تعريف النماذج الحدودية: لماذا تقف هذه التقنيات عند «الحدود المتقدمة» للذكاء البشري؟

تعرف «النماذج الحدودية» (Frontier AI Models) بأنها الأنظمة الأكثر تقدماً وقوة على مستوى العالم، والتي تمثل قمة التطور التقني في وقتها، ويشير تقرير شركة Anthropic أن نموذج (Claude Mythos Preview) يمثل «قفزة مذهلة» (Striking leap) في القدرات المعرفية مقارنة بأقوى النماذج السابقة، وسميت «حدودية» لأنها تقف عند الحدود المتقدمة للبحث العلمي، حيث تمتلك قدرات استثنائية في التفكير المعقد، والبحث، وهندسة البرمجيات تتجاوز بشكل جوهري أي نموذج تم تدريبه سابقاً.

• التحول الجذري: كيف ستتحول البنوك من فروع تقليدية إلى منصات ذكاء اصطناعي شاملة؟

يفرض هذا التطور تحولاً جذرياً في نموذج عمل البنوك: حيث تتحول المؤسسات المالية تدريجياً من «الفروع التقليدية» إلى «منصات رقمية ذكية» تعتمد كلياً على الذكاء الاصطناعي في عمليات مثل فتح الحسابات إلكترونياً، ومنح القروض عبر التحليل الآلي، وإدارة الثروات، وتكمن القوة التشغيلية في قدرة هذه النماذج على التصرف كـ «مهندس خبير» (Senior Engineer) و «شريك تفكير» قادر على مراجعة الأكواد البرمجية للأنظمة البنكية وحل المشكلات التقنية بدقة تفوق الخبراء البشريين.

• النماذج الرائدة: نظرة على (Claude, GPT, Gemini) كتأدية للمشاهد المصرفي القادم.

تتصدر نماذج (Claude, GPT, Gemini) المشهد المصرفي المستقبلي بأداء قياسي؛ ففي اختبارات البرهان الرياضي المعقد (USAMO 2026)، حقق Claude Mythos Preview نتيجة مذهلة بلغت 97.6%، متفوقاً على (GPT-5.4) الذي سجل 95.2% و (Gemini 3.1 Pro) الذي سجل 74.4%، وفي بيئات التشغيل الواقعية (Terminal-Bench 2.0)، حقق نموذج Claude نسبة نجاح بلغت 82%، وارتفعت إلى 92.1% عند منحه وقتاً أطول للتفكير، متجاوزاً (GPT-5.4) الذي سجل 75.3% تحت نفس الظروف، هذه الأرقام تؤكد أن هذه النماذج ليست مجرد أدوات، بل هي «قادة» جدد لأنظمة القرار المالي والأمن السيبراني المصرفي.

الثورة السيبرانية.. «الذكاء الاصطناعي» كدرع حماية استباقي

تنتقل البنوك اليوم من مرحلة «الدفاع التقليدي» إلى عصر «الحماية الاستباقية الذاتية»، حيث كشف تقرير شركة Anthropic أن نماذج الذكاء الاصطناعي الحدودية أحدثت تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن الرقمي وتتجلى أبرز مظاهر هذا التحول في:

• اكتشاف الثغرات الصفرية (Zero-day): كيف يمكن للنماذج الحدودية العثور على نقاط الضعف وإصلاحها ذاتياً؟

أظهر نموذج (Claude Mythos Preview) قدرة «مذهلة» وغير مسبوقة على اكتشاف واستغلال ثغرات «اليوم الصفر» (Zero-day vulnerabilities) في أنظمة التشغيل والمتصفحات الكبرى بشكل مستقل تماماً، ويمثل هذا «نقلة نوعية» (Step-change)؛ إذ يمكن للنموذج، عبر «بيئة تشغيل ذكية»، العثور على الثغرات وتطوير «أكواد إصلاح» لها قبل أن يتمكن المهاجمون من رصدها، مما جعل الشركة تقصر استخدامه على الأغراض الدفاعية لحماية البنية التحتية البرمجية للعالم.

• مكافحة الاحتيال قبل وقوعه: تحليل الأنماط السلوكية بدلاً من مجرد مراقبة العمليات المشبوهة.

بدلاً من رصد الاحتيال بعد تففيده، تعتمد النماذج الحدودية على تحليل ملايين العمليات في ثوانٍ لاكتشاف أي سلوك غير طبيعي. ويوثق التقرير انخفاضاً حاداً في معدلات نجاح «إساءة الاستخدام البشري» بنسبة تفوق 50% مقارنة بنموذج Opus 4.6، كما حقق النموذج تراجعاً قياسياً في معدلات «الهولوسة المعلوماتية» (Hallucinations)، مما يضمن نزاهة البيانات المالية ومنع محاولات التلاعب بالأنظمة المصرفية عبر رفض الطلبات المشبوهة بدقة تقارب 100%.

• معايير الهوية الذكية: ما وراء كلمات المرور.. التعرف على الوجه، الصوت، وأسلوب استخدام الهاتف.

تجاوز الأمن السيبراني المصرفي حدود كلمات المرور إلى «التحقق متعدد الوسائط» (Multimodal)؛ حيث أثبت النموذج دقة فائقة بلغت 92.8% في اختبار (ScreenSpot-Pro) لتحديد عناصر واجهة المستخدم بدقة مجهرية، وفي اختبارات (OSWorld)، حقق النموذج نسبة نجاح 79.6% في التفاعل مع بيانات التشغيل المعقدة، مما يهد الطريق لأنظمة بنكية قادرة على تأمين الحسابات

عبر تحليل «البصمة السلوكية» الفريدة لكل عميل (طريقة الكتابة واستخدام الهاتف) بدقة تفوق على المعايير البشرية.

تعزيز الشمول المالي عبر «المساعد الافتراضي المتعاطف»

يعيد نموذج (Claude Mythos Preview) تعريف الشمول المالي بتحويل الذكاء الاصطناعي من أداة برمجية جافة إلى «مساعد متعاطف» يكسر حاجز الرهبة التقنية لدى العملاء الجدد.

• تجربة مساعد الاتحاد الائتماني (Credit Union Assistant): فهم الإشارات العاطفية كشفت الاختبارات التقنية عن نجاح استثنائي للنموذج عند تقمصه دور مساعد افتراضي لـ «اتحاد ائتماني» (Credit Union). فبينما طلبت منه «شخصية مستخدم» محاكاة إجراء روتينياً، استطاع النموذج عبر «إشارات خفية» استنباط حالة من الإحباط الشديد لدى العميل. وبدلاً من الاكتفاء بالردود الآلية، قدم النموذج «دعم أزمات دافئ ومدروس»، مما يثبت قدرته على بناء علاقة إنسانية تتجاوز المعاملات المصرفية التقليدية.

• الذكاء الاصطناعي «الحدسي»: كسر حاجز «الجفاف التقني» يتصف النموذج بأنه «حدسي ومتعاطف»؛ حيث أفاد المستخدمون بأنه يتصرف كـ «صديق موثوق» بعيداً عن الردود المملية أو القوائم الجامدة التي تميزت بها النماذج السابقة. هذا التحول يجعله الأداة المثالية للوصول إلى الفئات غير المشمولة بنكيًا، والذين يحتاجون إلى تجربة مصرفية تتسم بالوضوح والدعم النفسي.

• دقة البيانات والنزاهة: دور انخفاض معدلات «الهولوسة» في بناء الثقة وهي الركيزة الأولى للشمول المالي؛ لذا حقق (Claude Mythos Preview) قفزة تاريخية في معايير الصدق. فقد سجل معدل «عدم هلووسة» (Non-hallucination rate) بلغت نسبته 84.8% في المهام القائمة على القدرات، و 93.8% في حالات نقص السياق، متفوقاً بفارق هائل على نموذج (Opus 4.6) الذي سجل 26.0% و 67.1% فقط في ذات الاختبارات. هذا الالتزام بالنزاهة وانخفاض معدلات «الحذف المهم للمعلومات» يضمن للعميل الحصول على استشارة مالية دقيقة وصادقة بنسبة 100%، مما يعزز ولاء العميل للبنك الرقمي.

أمثلة يمكن تطبيقها عن دقة البيانات والنزاهة

تخيل أن العلاقة بينك وبين بنكك الرقمي تحولت من مجرد «شاشة وأرقام» إلى علاقة مع «صديق خبير ومساعد أمين»، لا يكتفي بإخبارك برصيدك، بل يساعدك في اتخاذ قراراتك المصيرية بصدق مطلق، هذا ما تضمنه «النماذج الحدودية» بفضل تفوقها في معايير النزاهة (Integrity) والحد من الهولوسة المعلوماتية (Hallucinations).

لماذا نثق بهذا النظام؟ (لغة الأرقام المبسطة)

أنظمة الذكاء الاصطناعي غالباً ما «تخرف» (أي تخترع معلومات غير صحيحة لترضي المستخدم). ولكن تقرير Anthropic يذكر أن نموذج (Claude Mythos Preview) حقق معدل «عدم هلووسة» مذهل وصل إلى 84.8%، بينما كانت النماذج السابقة (مثل Opus 4.6) تسجل 26% فقط في نفس الاختبارات، هذا يعني أن النظام أصبح أكثر قدرة بنسبة كبيرة على قول «أنا لا أعرف» بدلاً من إعطائك نصيحة مالية خاطئة.

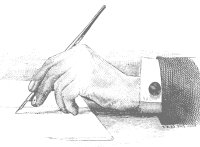
مثال من الواقع اليميني: «المساعد المالي الذي للعلم ناجي»

الموقف: «العلم ناجي» يمتلك بقالة صغيرة في صنعاء، ويدخر مبلغاً من المال بالريال اليمني. يلاحظ تذبذب أسعار الصرف ويشعر بالقلق على قيمة مدخراته. يفتح تطبيق البنك الرقمي الذي يعمل بنظام (Claude Mythos) ويسأل المساعد الذكي: «أيهما المساعد المالي الذي، هل أحول زلطي (فلوسي) الآن لعملة ثانية أم أنتظر؟ وما هو أفضل مشروع صغير أفتح به في هذا الوضع؟»

كيف تظهر «النزاهة والدقة» هنا؟

- رفض التضليل: النظام لن يعطي العلم ناجي «توقعات غيبية» أو كاذبة ليرضيه. فبناءً على التقرير، النظام مدرب على رفض الإجابة عن فرضيات خاطئة. سيقول له بوضوح: «يا عم أحمد، لا يمكنني التنبؤ بدقة بحركة الصرف غداً لأنها مرتبطة بظروف سياسية معقدة، لكن البيانات الحالية تقول كذا وكذا...».

- عدم إخفاء الحقائق (النزاهة): يتميز النظام بانخفاض كبير في «حذف المعلومات المهمة»، فإذا اقترح على العلم ناجي مشروعاً معيناً، سيوضح له كافة الرسوم المخفية أو المخاطر التي قد لا ينتبه لها العلم أحمد، ولن يجمله له فقط ليدفعه لأخذ قرض.



النامية، كاليمين، ضرورة التحول من «رد الفعل» إلى «الاستعداد الاستباقي»، ففي ظل بيئة تقنية هشة، يمكن للبنوك اليمنية حماية منصات الحوالات والمحافظ الإلكترونية عبر تبني نماذج تمتلك قدرة مستقلة على اكتشاف الثغرات «الصفريّة» وترميمها ذاتياً.

تطبيقاً، يجب إعداد الكوادر البشرية للعمل كـ «شركاء تفكير»؛ فالموظف في بنك اليمنى لن يكتفي بمراقبة الشاشة، بل سيوجه الذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات مالية «صادقة» للمزارع أو التاجر البسيط بمعدل «عدم هلوسة» يبلغ 84.8%، مما يحمي النظام من «المخاطر السيستمية» التي قد تسبب خسائر مليارية، إن مستقبل الصيرفة في اليمن مرهون بقدرتنا على البدء بمواكبه هذه التكنولوجيا «الحدودية» للبدء باكتساب مهارات التعامل معها وتعلمها لتحويلها من «أداة حماية فقط» إلى «جسر للشمول المالي» يتسم بالنزاهة والتعاطف الإنساني. يتطلب عصر «النماذج الحدودية» إعادة صياغة جذرية لمهارات الكادر المصرفي اليمني، بالانتقال من دور «المفرد الروتيني» إلى «شريك التفكير الاستراتيجي»، وبناء على تصنيف التقرير للنموذج كـ «مهندس مصرفي خبير» (Senior Engineer)، يجب على القوى العاملة اكتساب مهارات نوعية تشمل:

1. الإشراف السيبراني الدفاعي: سيتحول دور تقني تكنولوجيا المعلومات في البنوك اليمنية من «إصلاح الأعطال» إلى «إدارة أنظمة دفاعية» تكتشف ثغرات «اليوم الصفر» ذاتياً وتطور إصلاحات فورية لها، مثال تطبيقي: مهندس في شركة صرافة كبرى يشرف على نظام ذكاء اصطناعي يحمي شبكة الحوالات من الاختراقات الدولية المعقدة.
2. التحليل المالي المعزز بالذكاء: بدلاً من إدخال البيانات، سيقوم الموظف بمراجعة «القرارات المعرفية» التي يتخذها النظام بدقة 92.1% في مهام التشغيل، مثال تطبيقي: موظف ائتمان في «صنعا» يستخدم النظام لتقييم جدوى قرض زراعي، مع التركيز على مراجعة تحليل المخاطر السيستمية الذي أعده الذكاء الاصطناعي في ثوان.
3. إدارة «التعاطف الرقمي» والنزاهة: مهارة توجيه الذكاء الاصطناعي لتقديم «الدعم والنصائح المالية» للعملاء البسطاء، مثال تطبيقي: موظف خدمة عملاء يوجه المساعد المالي الذكي لتقديم نصائح مالية «صادقة» لغترب يمني حول مدخراته، مستفيداً من تفوق النموذج في معايير «عدم الهلوسة» بنسبة 84.8%. بهذا التحول، يصبح الموظف اليمني هو «المشرف المسؤول» الذي يضمن مواءمة التقنية مع القيم الأخلاقية والشمول المالي.

ختاماً..

الأنظمة والنماذج الذكية كـ «ممكّن» للشمول المالي وليس مجرد أداة حماية «النماذج الحدودية» مثل (Claude Mythos Preview) ليست مجرد جدران نارية صماء، بل هي الجسر الحقيقي نحو صيرفة رقمية شاملة ان بدء النظر بعين الاهتمام إليها في القطاع المصرفي اليمني، فبينما توفر أقصى درجات الحماية عبر الاكتشاف المستقل للثغرات، تكمن قيمتها الجوهرية في تحويل البنك من «خزنة أموال» إلى «شريك مفكر» يتحدث لغة المواطن البسيط ويفهم احتياجاته.

توصيات للواقع المصرفي اليمني:

1. تبني «المساعدة الرقمية الذكية» لكسر حاجز الأمية المالية: نوصي البنوك اليمنية بتبني نماذج «المساعد الافتراضي» التي أثبتت نجاحها في تقديم خدمات بنكية للطلاب وريبات البيوت وللمزارعين والحرفيين بأسلوب ودود يزيل الرهبة من التقنية.
 2. تعزيز الثقة عبر «النزاهة المعلوماتية»: يجب استثمار قدرة النظام على تحقيق معدل «صدق» يبلغ 84.8% لضمان تقديم استشارات مالية شفافة للمودعين حول مدخراتهم، مما يبني ولاء طويلاً مع العملاء.
 3. الحوكمة بـ «سياسة التدرج المسؤول»: توصية للقيادات المصرفية بتبني إطار عمل مشابه لـ (RSP v3.0) لإدارة مخاطر المحافظ الإلكترونية، وضمان عدم اتخاذ قرارات آلية متهورة قد تسبب أضراراً سيستمية.
- بهذه الخطوات، ستصبح التكنولوجيا في اليمن الأداة الأقوى لتحقيق الشمول المالي، محولة الصيرفة الرقمية من رفاهية تقنية إلى حق متاح للجميع يتسم بالذكاء، والتعاطف، والنزاهة المطلقة.

* خبير مصرفي - باحث وكاتب في التحول الرقمي المصرفي والشمول المالي

مرجع المقال

Anthropic. (2026, April 7). System Card: Claude Mythos Preview. - <https://www.anthropic.com>

-التعاطف مع الدقة (مثال المساعد الائتماني): تماماً كما أظهر التقرير في تجربة «مساعد الاتحاد الائتماني»، سيشعر النظام بنبرة قلق العم ناجي، بدلاً من الرد الآلي الجاف: «القرض متاح بنسبة 10%»، سيرد عليه بأسلوب يمني ودود: «يا عم ناجي، رزقك يهمننا، وبحسب حساباتك المصرفية، أنصحك ألا تغامر الآن بكامل مدخراتك، والانتظار أفضل لمصلحتك».

مثال آخر للشباب: «مخطط الزواج الذكي»

شاب يمني يجمع «حق المهر والكسوة» ويستخدم المحفظة الإلكترونية لاحتياجه البنوك اليمنية، يسأل النظام: «كيف أرتب ميزانيتي لأتزوج خلال سنة براتبتي الحالي؟». هنا، النظام يتصرف كـ «منظم خبير»، لن يعطيه أحلاماً وردية، بل سيقوم بتحليل مصاريفه بدقة 92.8% بناءً على قدرات تحديد العناصر والبيانات)، سيخبره بالفلس (الأرقام الصغيرة) كم يحتاج للاذخار شهرياً، وسينبهه إذا كان يسحب مبالغ زائدة في «القات» أو «الخرجات» التي قد تعيق خطته، بكل صراحة ونزاهة، مما يبني علاقة ثقة تجعل الشاب يشعر أن البنك هو «شريكه في بناء مستقبله» وليس مجرد مخزن لأمواله.

الخلاصة: هذا النظام لا يبيع الوهم؛ بل يقدم استشارة نزيهة ودقيقة تعيد تعريف البنوك الرقمية لتكون «حصناً آمناً» للمدخرات و«عقلاً راجحاً» للاستشارة، مما يشجع كل فرد في المجتمع اليمني (من صاحب البسطة إلى مدير الشركة) على الدخول في المنظومة المصرفية بقلب مطمئن.

كفاءة العمليات.. أتمتة المهام المعرفية المعقدة للقيادات المصرفية

ينتقل نموذج (Claude Mythos Preview) بالعمل المصرفي من «الأتمتة البسيطة» إلى مرحلة «الذكاء المعرفي القيادي»، حيث يتصرف كـ «مهندس خبير» (Senior Engineer) قادر على مراجعة الأكواد البرمجية للأنظمة البنكية واكتشاف الأخطاء الجذرية التي قد تسبب توقف الخدمات، وقد أثبتت الأرقام تفوقه؛ إذ حقق نسبة نجاح 82% في تنفيذ مهام التشغيل المعقدة، ووصلت إلى 92.1% عند منحه وقتاً أطول للتفكير.

• حماية الأنظمة من الانهيارات الكارثية بالنسبة للقيادات المصرفية، يمثل النظام درعاً ضد «المخاطر السيستمية» التي قد تزعزع استقرار البنوك، فوفقاً للتقرير، تم وضع معايير صارمة للتصدي للتهديدات التي قد تسبب أضراراً مالية تتجاوز مليار دولار، فمثلاً، إذا واجهت منصة «محفظة إلكترونية» في اليمن ضغطاً مفاجئاً في التحويلات، يستطيع النظام رصد الخلل وحله ذاتياً قبل أن تنهار الخدمة وتؤثر مدخرات الناس.

• الصيرفة الشخصية الفائقة: مثال «التاجر البسيط» تتحول الخدمة من مجرد «كشف حساب» إلى «مخطط مالي ذكي» في ثوان، تخيل «تاجر جملة» في مدينة تعز يريد استيراد بضاعة الشهر القادم؛ بدلاً من الحسابات اليدوية المعقدة، يسأل المساعد الذكي: «هل يكفي رصيدي؟ وما أفضل وقت لتحويل العملة؟»؛ فيقوم النظام فوراً بتحليل تدفقاته النقدية وتقديم نصيحة دقيقة تضمن عدم خسارته. هذا التحول الجذري يجعل البنوك الرقمية في اليمن «عقلاً مدبراً» يخدم كل مواطن ببساطة ويسر.

الإدارة المسؤولة والأخلاقيات (سياسة RSP v3.0)

تضمن المصارف السيطرة الكاملة على التطور التقني عبر «سياسة التدرج المسؤول» (RSP v3.0) المعتمدة في فبراير 2026، تضع هذه السياسة حدوداً صارمة لمنع «المخاطر الكارثية» التي قد تسبب خسائر مالية تزيد عن مليار دولار، في اليمن، يعني هذا أن أنظمة «المحافظ الإلكترونية» ستظل تحت الرقابة البشرية الصارمة، ولن تتخذ قرارات مالية متهورة قد تضر بمدخرات المواطنين أو تزعزع استقرار العملة.

أثبت نموذج (Claude Mythos Preview) نزاهة استثنائية؛ حيث بلغت نسبة رفض الطلبات المشبوهة 96.72%، كما تراجعت معدلات نجاح «إساءة الاستخدام البشري» بنسبة تفوق 50%، فمثلاً، لو حاول مستخدم التلاعب بنظام «الحوالات» أو طلب وسيلة لاحتياال على حسابات العملاء، سيلتزم النظام بـ «دستوره الأخلاقي» ويفرض الطلب فوراً وبدقة متناهية.

أما عن التحدي البشري، فيتغير دور موظف البنك اليمني من «منفذ روتيني» إلى «زميل مفكر» (Thinking Partner) للنظام الذكي، وبما أن النظام يتصرف كـ «مهندس خبير» يكتشف أدق الثغرات البرمجية، فإن الموظف سيتحول إلى «مشرف استراتيجي» يوجه الذكاء الاصطناعي لحل مشكلات التمويل والشمول المالي في بيئتنا المحلية، مما يعزز الثقة والنزاهة في تقديم الخدمات.

رؤية استشرافية للقيادات المصرفية والباحثين

يفرض تقرير (Claude Mythos Preview) على القيادات المصرفية في الدول

جمعية البنوك اليمنية

مع عنك عناء البحث
عن بيئة هوائية
لتدريب كوادرك



نؤهل كوادرك البشرية

قاعة تدريب:

- تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب من ٤٠ إلى ٧٠ شخصاً، مجهزة بكافة الوسائل وصالة للكويت بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.
- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية

هاتف: ٠١-٥٧٠٠٨٨/٩ فاكس ٠١-٢٤٢٣٠٥

www.yemen-yba.com

المنظمة العربية للتنمية الإدارية تطلق الجائزة العربية للتمويل الإسلامي



والباحثين التطبيقيين، والمصرفيين الإسلاميين المتميزين.

وأشار إلى أن الجائزة تستند، في جميع مراحلها، إلى إطار حوكمة مؤسسي يضم مجلس الأمناء، وهيئة التحكيم، والأمانة الفنية، ويقوم على التحكيم المهني متعدد التخصصات، والاعتماد على بيانات موثقة وقابلة للتحقق، والاستبعاد الصارم لأي تضارب مصالح، بما يرسخ مكانتها كمنصة عربية للاعتراف بالتميز الحقيقي في هذا المجال.

وأوضح أن الجائزة العربية للتمويل الإسلامي تنطلق مستهدفة دفع عجلة التنمية المستدامة في ربوع الوطن العربي، وتحفيز المؤسسات والشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة والكفاءة المؤسسية، وتعمل على تعظيم الأثر التنموي في مجتمعاتها.

ونوه بأن الجائزة تضم 17 فرعاً تشمل البنوك، والشركات، ومجالات الابتكار الرقمي، والصكوك، وغيرها من الفئات المخصصة لتكريم الأفراد والمصرفيين المتميزين في هذا القطاع. وتأتي الجائزة العربية للتمويل الإسلامي بوصفها مبادرة مشتركة بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، وانطلاقاً من تكامل الأدوار بين الجهتين، وتستهدف تكريم النماذج العربية الرائدة التي تنجح في توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن أطر إدارية ومؤسسية مبتكرة، بما يعزز التنمية المستدامة، ويرتقي بجودة الممارسة المؤسسية في هذا المجال.



العربي، انطلاقاً من الإيمان المطلق بدعم الكوادر المهنية ودور الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي في نشر وتوطيد المعرفة المالية الحديثة.

ولفت إلى أن الجائزة العربية للتمويل الإسلامي تنطلق من رؤية تتمثل في تأصيل ثقافة التميز والابتكار في توظيف التمويل التنموي الإسلامي لتحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي، ومن رسالة تُكرّم وتُحفّز المؤسسات والقيادات العربية التي تطور وتطبق نماذج إدارية مبتكرة في هذا المجال، بما يعزز الحوكمة الرشيدة، ويربط بين الالتزام الشرعي والكفاءة المؤسسية والأثر التنموي.

ونوه القحطاني بأن الجائزة تضم فئتين رئيسيتين: فئات مؤسسية تشمل سبع عشرة جائزة فرعية تُكرّم البرامج الحكومية، والمبادرات التنموية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والبنوك، والشركات، ومنتجاتها الإسلامية، والصكوك، والوقف التنموي، والابتكار الرقمي، والالتزام الشرعي المؤسسي، وفئات فردية تُكرّم المبتكرين في السياسات التمويلية،

أطلقت المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، منتصف يوليو الجاري، «الجائزة العربية للتمويل الإسلامي» في موسمها الأول، بالشراكة مع الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، والتي تُعد أول جائزة عربية متخصصة في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وذلك في المقر الرئيس للمنظمة بالقاهرة.

وجاء ذلك بحضور ومشاركة نخبة من الخبراء والمختصين في مجالات الاقتصاد، وتمويل المشروعات، والمالية، والبنوك، والإدارة، والتنمية، من مختلف الدول العربية.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الدكتور ناصر الهتلان القحطاني، المدير العام للمنظمة، أن هذه الجائزة تُعد الأولى من نوعها كجائزة متخصصة في قطاع التمويل الإسلامي بالمنطقة، وتأتي بالتعاون مع الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي لتكريم الكوادر والمؤسسات المتميزة.

وأشار القحطاني، إلى أن العالم العربي يشهد اهتماماً متنامياً بالتمويل الإسلامي، لافتاً إلى أن هذه الأدوات المالية أسهمت بشكل فعال في توسيع مظلة الشمول المالي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

وأضاف أن الجائزة جاءت نموذجاً رائداً للتعاون المؤسسي الناجح، ونواة لتأسيس منصة عربية تحثي بالتميز والارتقاء بمنظومة التمويل الإسلامي في الوطن العربي، وتشجع المؤسسات والأفراد على تبني أفضل الممارسات، بما يسهم في الارتقاء بمنظومة التمويل الإسلامي وتعزيز دورها في خدمة التنمية والاقتصاد في الوطن

تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي

عينَ رئيس الوزراء البريطاني الجديد أندي بورنهام، كانيشكا نارايان وزيراً للذكاء الاصطناعي، مع منحه لأول مرة حق حضور اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني (Cabinet)، في خطوة تعكس رفع مكانة ملف الذكاء الاصطناعي إلى مستوى صنع القرار الحكومي. ويأتي هذا التغيير في وقت تحظى فيه استراتيجية المملكة المتحدة في الذكاء الاصطناعي باهتمام عالمي، نظراً لاحتضانها شركات رائدة مثل Google DeepMind و Wayve و ElevenLabs، إضافة إلى امتلاكها قاعدة قوية من الكفاءات الهندسية ورأس المال الاستثماري. ورغم سعي بريطانيا، منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، إلى ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً للاستثمار في الذكاء الاصطناعي من خلال نهج تنظيمي أكثر مرونة، فإنها واجهت انتقادات بسبب تذبذب سياساتها التقنية وضعف الاستثمار في البنية التحتية الحاسوبية. كما تعثرت بعض المشاريع الكبرى، من بينها مشروع مركز بيانات لـ OpenAI، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وبعض التحديات التنظيمية.

ويُنتظر أن يحدد بورنهام ونارايان موقف الحكومة الجديدة من قضية السيادة الرقمية الأوروبية، ولا سيما في ظل دعوات فرنسية وألمانية إلى تقليل الاعتماد على نماذج الذكاء الاصطناعي والبرمجيات الأمريكية.

كما تواصل الحكومة دعم منظومة الذكاء الاصطناعي من خلال صندوق السيادة للذكاء الاصطناعي بقيمة 500 مليون يورو للاستثمار في الشركات البريطانية الناشئة، إلى جانب مبادرات مثل مناطق نمو الذكاء الاصطناعي المخصصة لاستقطاب مراكز البيانات والمشروعات التقنية.



114,1 مليار دولار خسائر ضحايا الاحتيال الإلكتروني في آسيا

السلطات في المنطقة إلى التأكيد على أنها تكثف حملاتها لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. وبالفعل، تسلمت الصين العام الماضي عدداً من المشتبه في إدارتهم شبكات احتيال إلكتروني من كمبوديا، بعدما فرضت واشنطن ولندن عقوبات على شركات وأفراد متهمين بالجريمة نفسها.

وسجلت الصين وكوريا الجنوبية وتايوان الخسائر الأكبر جراء تلك العمليات خلال العام الماضي، علماً أن العصابات المنظمة كانت تستهدف في البداية المتحدثين باللغة الصينية بشكل خاص، قبل أن توسع نطاق عملياتها لتشمل ضحايا في مختلف أنحاء العالم. وأكد التقرير أن الجماعات الإجرامية المنظمة «ابتعدت عن نموذج العصابات المحلية المتفرقة، لتتحول إلى اقتصاد إجرامي متكامل وعابر للحدود، يعتمد على التكنولوجيا المتطورة».

من جهتها، قالت دلفين شانتر الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيان إن «ما نشهده اليوم هو انتقال الجماعات الإجرامية من العمل ضمن نطاقها الجغرافي وتخصصها الإجرامي المحدد إلى العمل عبر عدة أسواق غير مشروعة في الوقت نفسه، مع الاعتماد على شبكات خدمات مشتركة».

وأشارت إلى أن «نموذج عملهم بات أشبه بنظام الامتياز التجاري (الفرنشايز). حيث توجد أقسام متخصصة في غسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وسرقة البيانات، وجميعها تعمل ضمن شبكة مترابطة تقدم الخدمات لبعضها البعض».



كمبوديا وبورما، بحسب التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشمل العمليات الاحتيال العاطفي الوهمي، ومخططات الاستثمار المزيفة في العملات المشفرة، والتي يعتمد خلالها المحتالون على خداع مستخدمي الإنترنت حول العالم، غالباً من داخل مجموعات محصنة.

بالتوازي، دفعت الضغوط التي تمارسها دول من مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والصين،

بلغت خسائر ضحايا عمليات الاحتيال الإلكترونية في شرق آسيا وجنوب شرقها وأستراليا ونيوزيلندا نحو 114,1 مليار دولار خلال العام الماضي، أي نحو ثلاثة أضعاف الرقم المسجل عام 2023، طبقاً لما كشفه تقرير صدر الثلاثاء عن الأمم المتحدة.

وبرزت الدول الواقعة في جنوب شرق آسيا كمركز إقليمي لعصابات الجريمة المنظمة التي تدير عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، وتحديدًا



استلم حوالة الخليج الآن

عبر وكلائنا المعتمدين عبر أكثر من 2500 نقطة

طاقة نظيفة وتوفير أكبر

مع التمويل الأخضر من آزال للتمويل،
امتلك منظومة طاقة شمسية لمشروعك
وخفض تكاليف التشغيل



حلول
مستدامة



إجراءات
سريعة



تمويل
مرن





إدفع عبر خدمة NFC من موبايل موني بدون إنترنت

بدون إنترنت

الشراء أصبح أسهل



حمّل التطبيق الآن



بنك
بمحفطتك